



الجلسة ٥٩٨٣

الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١١/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد يودا	(بور كينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سلطانونوف
	إندونيسيا	السيد ويرا يودا
	إيطاليا	السيد فرايتيني
	بلجيكا	السيد دي غوشت
	بنما	السيد أرياس
	الجمهورية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيدة دلاميني زوما
	الصين	السيد لي كيشين
	فرنسا	السيد كوشنر
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد يالدرو كوفيتش
	كوستاريكا	السيد ستاغنو أوغارتى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميللياند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2008/615)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع
النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2008/615)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلي إسرائيل والمملكة العربية السعودية يطلبان فيها دعوتهما للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس أرحب ترحيباً حاراً بصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة شاليف (إسرائيل) والأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، التي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/623، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، جرياً على ممارسته السابقة، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الجمعة الموافق ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.“

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة فخامة السيد محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي والممارسة السابقة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد عباس (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها إلى المجلس دعوة معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيد عمرو موسى.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد موسى إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة لرسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، وترد في الوثيقة S/2008/615.

الأمم المتحدة ذات الصلة وللاتزامات المتعهد بها في إطار خارطة الطريق وعملية أنابوليس.

والمستوطنات الإسرائيلية تحيط بمعظم المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية وتسيطر على أكثر من نصف مواردها المائية. وفي القدس الشرقية، يستمر الحفر والبناء بلا هوادة. وباختصار، تلك المستوطنات الإسرائيلية تجعل من المستحيل عمليا تصور إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل. فهي تجعل من الصعب للغاية بالنسبة لأية حكومة فلسطينية أن تعمل بفعالية، أو أن تقنع الفلسطينيين بمجدوى السلام.

وأنه عمل غير أخلاقي أن تفرض جزاءات على شعب محتل بينما يواصل المحتل أنشطته الاستيطانية مع الإفلات من العقاب. نحن لا نطلب أي شيء لم يعد به الإسرائيليون أنفسهم في أنابوليس. ولأن هذه الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية تُجهض المفاوضات الحالية وتجعلها بلا معنى، ينبغي لإسرائيل، كحد أدنى، أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك إصدار التصاريح لها.

لقد قدمت جميع الحكومات العربية، بما في ذلك الحكومة الفلسطينية الحالية، عرضا جماعيا لإنهاء الصراع مع إسرائيل والدخول في اتفاق سلام يوفر الأمن والاعتراف والعلاقات الطبيعية لجميع دول المنطقة. وهذه هي تعهدات قوية وبالغة الجدية من جميع الدول العربية ينبغي عدم تجاهلها. وهي تعبر عن الخيار الاستراتيجي للسلام الذي اختارته البلدان العربية.

إن السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الإسرائيلي الحقيقي. ولنا أن نتساءل عن سبب رفض إسرائيل تقديم أي مبادرات سلام مجدية. فالتعقيم الذي تفرضه إسرائيل واعتمادها على تدابير أحادية لن يؤديا إلى سلام. لقد حان الوقت لأن تفهم إسرائيل أنه لا يمكن لها أن تستمر

أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل.

الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية)
(تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن على منحنا هذه الفرصة للاجتماع ومناقشة مسألة عاجلة وهامة تؤثر في مصداقية عملية السلام في الشرق الأوسط وفي التطبيق العالمي لأحكام القانون الدولي.

لقد طلب جميع الأعضاء في جامعة الدول العربية عقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن لمناقشة مشكلة استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أها المسألة التي تهدد بتقويض عملية السلام برمتها. ويجدوننا وطيد الأمل في أن تعزز هذه الجلسة مقاصد الأمم المتحدة فيما يتعلق باحترام مبادئ القانون الدولي، وأن تساعد على إنقاذ عملية أنابوليس للسلام والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية الجارية من الفشل.

ومن نافلة القول، إن الصراع العربي - الإسرائيلي ما زال يلقي بظلاله على جميع القضايا الأخرى في الشرق الأوسط ويهيمن عليها. فلا توجد أي أزمة إقليمية أعظم تأثيرا في السلام العالمي من ذلك الصراع. والافتقار إلى حسن النوايا والغطرسة من جانب الحكومة الإسرائيلية يزيدان من تفاقم المشكلة. وبدلا من مواصلة السعي بأمانة من أجل تحقيق السلام، تستمر إسرائيل في الاستيلاء على المزيد والمزيد من الأراضي الفلسطينية، والتمادي في إذلال السكان يوميا، وبناء مستوطنات وأسوار غير قانونية بغية إيجاد حقائق جديدة على الأرض، من جانب واحد.

ومن الواضح أن المستوطنات الإسرائيلية، التي تغير التكوين الجغرافي والديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، هي انتهاك مباشر لمبادئ القانون الدولي، ولجميع قرارات

في إعفاء نفسها من الامتثال للمعايير الدولية للسلوك القائم على القانون الدولي.

(تكلم بالانكليزية)
قبل عامين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وبناء على طلب من جامعة الدول العربية، عقد المجلس اجتماعاً بهدف إحياء عملية السلام التي كان قد أصابها الشلل وأصبحت غير فعالة. وعُقد ذلك الاجتماع على المستوى الوزاري وسجل توافقاً واضحاً في الآراء على ضرورة إحياء عملية السلام من أجل الهدف الواضح والتمثل في إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها، بالطبع، القدس الشرقية.

وسجل الاجتماع أيضاً تأييداً بالإجماع لإحياء مفاوضات السلام الرامية إلى التوصل إلى سلام شامل من شأنه أن يضع حداً لاحتلال الأراضي العربية وأن يؤدي إلى إقامة علاقات طبيعية بين العرب والإسرائيليين حتى يتمكن كلا الطرفين من العيش في سلام وأمن.

وكانت تلك المبادرة تمثل اقتراح السلام الثاني الذي قدمه الجانب العربي بعد المبادرة العربية لعام ٢٠٠٢. وأدت الجهود التي بذلناها إلى إحياء عملية السلام. وفي هذه المرة، لقينا اهتماماً من جانب الإدارة الحالية للولايات المتحدة، أعقبته الدعوة إلى مؤتمر أنابوليس الذي تم فيه التشديد على أهداف أربعة.

كان الهدف الأول هو إعادة التأكيد على وعد الرئيس بوش بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة قبل نهاية هذا العام، عام ٢٠٠٨. وكان الهدف الثاني هو استئناف مفاوضات نشطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. والهدف الثالث هو تحقيق وقف فوري وكامل للنشاط الاستيطاني، وكما ورد بوضوح تام في خارطة الطريق. وكان الهدف الرابع تحقيق سلام شامل يتضمن جميع المسارات الثلاثة: الفلسطيني والسوري واللبناني. وكنت آمل أن يكون السوريون واللبنانيون ممثلين اليوم في هذه الجلسة.

إن ما نطلبه هنا أمر بسيط جداً، ولكنه مهم للغاية. إن غالبية المجتمعين هنا، بمن في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، قد أصدروا إعلانات فردية تعارض استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. والمطلوب هو اتخاذ موقف موحد يعبر بوضوح عن هذا التوافق القائم في الآراء.

ولعامل الوقت أهمية قصوى. وقد حانت اللحظة التي تستوجب منا العمل الجاد. فالركود في عملية السلام قد زاد من جاذبية الأيديولوجيات المتطرفة. ووصلت مشاعر اليأس والإحباط إلى مستوى بالغ الخطورة. ولا بد من معالجة الإدراك المتزايد في العالمين العربي والإسلامي بأن هناك عدم جدية من المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة.

في هذه الجلسة لم نطلب أي إجراء مثل إصدار قرار أو بيان. ولكننا نطالب بأن تبقى هذه الجلسة مفتوحة إلى أن تتحقق نتائج ملائمة خلال الفترة المتبقية من عمر دورة الأمم المتحدة هذه. وما لم يتم ذلك، سنعود إلى هذا المجلس ونطلب إليه أن يتحمل مسؤوليته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد موسى: السيد الرئيس، أود في البداية أن أشيد بقيادتكم الحكيمة للمشاورات الصعبة التي أدت إلى عقد مجلس الأمن لدراسة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي تدهور بسبب الاستمرار بل والتصعيد في بناء المستوطنات الإسرائيلية وتأثير ذلك على التسوية الشاملة وعلى فرص إقامة السلام بين فلسطين وإسرائيل، وبالتالي بين الدول العربية وإسرائيل. اسمحوا لي الآن، سيادة الرئيس، أن أوصل الكلام باللغة الانكليزية.

وبالنسبة للطابع الشامل لعملية السلام، ومع أننا نتابع باهتمام المحادثات السورية - الإسرائيلية غير المباشرة الحالية برعاية تركية، فإن الكثيرين بيننا لا يعقدون آمالا كبيرة على إحراز تقدم كبير، وذلك للأسباب نفسها، وهي رفض إسرائيل لتحمل مسؤوليات السلام، وطمعها في الأرض والمستوطنات.

وقد جئنا إلى مجلس الأمن اليوم لنؤكد أن سياسات توطيد وتكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة وصلت إلى مرحلة من شأنها أن تقضي على أي أمل في إنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. فكيف لنا أن نتوقع قيام دولة قابلة للحياة على أراض تقطع أوصالها المستوطنات غير المشروعة، ويهددها عنف المستوطنين، وتقسمها الطرق المكرسة للمستوطنات والمستوطنين وحدهم وعلى حساب السلامة الإقليمية الفلسطينية والتلاصق ومقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟ وكيف نتوقع قيام دولة قابلة للحياة مع استمرار الممارسات الإسرائيلية في القدس وحولها، بما في ذلك الحفريات في الأماكن المقدسة وباب المغاربة بشكل خاص، وغير ذلك من مشاريع البناء حول المسجد الأقصى، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة؟

إننا نشاهد الآمال في سلام عادل وهي تتبخر بسبب غياب النية والإرادة السياسية لدى النخبة السياسية الإسرائيلية والطبقة الحاكمة. إننا نرى إمكانيات إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار وهي تتلاشى بسبب سياسة بناء المستوطنات المحمومة وغير المسؤولة. والمستوطنات غير مشروعة تماما. وللأسف، سُمح لتلك السياسة الإسرائيلية أن ترى النور وأن تستمر بدون هوادة بسبب الحصانة الممنوحة للممارسات الإسرائيلية ضد القانون الدولي وحماتها بالتعاضد عنها.

ولللأسف، فإن معظم هذه الأهداف لم تتحقق. أولا لم يتبق في عام ٢٠٠٨ إلا ثلاثة أشهر ولا يوجد دليل على أننا نقرب من إنشاء الدولة الفلسطينية الموعودة. ثانيا، لم تسفر المفاوضات عن أي اتفاق. وما من شيء قد تمت كتابته أو اقتراحه رسمياً. لقد رفض الجانب الإسرائيلي تماما تدوين أي شيء على الورق. وبالتالي ظلت النتيجة التي أسفرت عنها تلك المفاوضات سلبية.

إن هذا يؤكد عدم وجود إرادة سياسية لدى الجانب الإسرائيلي لقبول احتمال وجود دولة فلسطينية حقيقية وقابلة للحياة على قدم المساواة مع إسرائيل. ويبدو أن الهدف هو اللجوء إلى جلسات التقاط الصور والاجتماعات المطولة باعتبارها بديلا عن المفاوضات الاستباقية والثرثرة اللازمة لتحقيق السلام.

إن استمرار هذا الوضع سيكون له انعكاسات سلبية خطيرة على الأمن الإقليمي وكذلك على احتمالات التوصل إلى سلام عربي إسرائيلي شامل، وهو هدف الجانب العربي.

علاوة على ذلك، وبينما كان الممثلون الفلسطينيون والإسرائيليون يشاركون في تلك الجلسات، انهمك الإسرائيليون في بناء المستوطنات وتغيير التركيبة الديموغرافية والطابع الجغرافي للأراضي الفلسطينية، مما جعل هذه المفاوضات عقيمة.

ثالثا، بالنسبة إلى التفاهم الذي تم في أنابوليس على وقف النشاط الاستيطاني، وإزالة ما تُسمى المواقع الاستيطانية الأمامية، وإزالة المئات من حواجز الطرق التي تجعل الحياة اليومية للفلسطينيين بائسة، لم يتم الوفاء بواحد من تلك الالتزامات. ولا التزام واحد منها. وتجدر ملاحظة أن هذه الالتزامات كانت جزءا من المرحلة الأولى من خارطة الطريق.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على أننا إذا ما وجدنا خلال الأسابيع القليلة القادمة أن جهودنا لإنقاذ عملية السلام لم تنجح، وتبين لنا أنها كانت ضرباً من العبث، فإننا سنأتي إلى مجلس الأمن مرة أخرى للمطالبة باتخاذ إجراءات. لمجلس ملك المجتمع الدولي - ملك لنا جميعاً - ولا يمكنه أن يتقاعس أو أن يتخلى عن مسؤولياته بوصفه الهيئة الأساسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن مسؤولية المجلس أن يحمي الحقوق المشروعة للشعوب، وفي هذه الحالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وأي تردد من جانب المجلس سيفتح الباب لتجربة قنوات أخرى. إننا لن نجري وراء الأوهام بعد الآن، ولن نصدق الوعود، ولن نتحمل الإهانات لعقولنا ولكرامتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية.

السيد عباس: شكراً، سيادة الرئيس، لعقد هذه الجلسة الهامة التي تتيح لنا الفرصة لكي نوضح الوضع تفصيلاً في الأراضي الفلسطينية، ومن أجل أن نتحدث عن أبرز الوسائل التي تعيق والتي تساعد على الوصول إلى حل سلمي يضمن حل للدولتين.

وأشكر كذلك كل من ساهم في عقد هذا الاجتماع الهام. وهنا، لا بد لي أن أشيد بالجهود الحثيثة التي قام بها سمو الأمير سعود الفيصل، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، اللذين تمكنا من تحقيق عقد هذه الجلسة.

وأود بداية أن أوضح بعض القضايا التاريخية ولكن لن تكون مملّة بالشكل الذي يمكن أن تطرح به. أريد أن أعرض عليكم هذه الخرائط التاريخية التي ستجدونها في كتاب أمامكم: فلسطين التاريخية، كما كانت في مشروع بيل لعام ١٩٣٧، ويظهر اللون الأبيض دولة لليهود واللون الأصفر دولة للعرب، ثم مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧، هذا

لقد جئنا إلى المجلس لكي ننبه ونحذر من أن الحالة الراهنة لا يمكن أن تؤدي إلى شيء سوى الفوضى وانفجار العنف وتشجيع الكراهية واختفاء ما تبقى من روح السلام. وأود التشديد أمام المجلس على أن الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة قد جعلت من الدولة الفلسطينية مجرد سراب يستخدم كجزرة متحركة تقدم إلى العرب ليستمروا في الجري خلفها، وحتى يتبدد الوهم ويكتشفوا أنه لا يوجد مكان لدولة فلسطينية. وهذا السيناريو المشؤوم دفع بعض الدوائر إلى البدء بالبحث عن بدائل لحلم الحل القائم على الدولتين.

وبعد أن أوجزت ما تقدم، أود أن أكرر التأكيد على أننا، في جامعة الدول العربية، ظللنا حتى الآن نتمثل لأحكام مبادرتنا للسلام. وما فتئنا نمد يد السلام إلى الإسرائيليين. ونحن ندعو الشعب الإسرائيلي، الذي ينبغي أن يكون صاحب مصلحة في السلام أسوة بنا جميعاً في الجانب العربي، إلى أن يعيد النظر ويراجع عرض السلام العربي المتضمن في مبادرة السلام العربية التي قدمها رسمياً إلى حكومة إسرائيل منذ فترة غير بعيدة اثنان من ممثلي جامعة الدول العربية، هما وزير خارجية مصر ووزير خارجية الأردن. وندعو الشعب الإسرائيلي، مرة أخرى بوصفه صاحب مصلحة في السلام، إلى أن يعبئ جهوده ضد سياسة الاستيطان الهدامة. وندعوهم إلى وضع ثقتهم بالسلام لأنه بوابة الأمن والازدهار والوجود المستقر والتعايش مع العالم العربي.

وأخيراً، إننا لا نحتاج إلى المزيد من إراقة الدماء. ولا نحتاج إلى المزيد من الاحتلال. ولا نحتاج إلى المزيد من المستوطنات ولا الضحايا المدنيين. وما نحتاج إليه هو المزيد من الجدية في معالجة الصراع العربي - الإسرائيلي. وما نحتاج إليه هو وسيط نزيه ووساطة نزيهة لقيادة العمل.

المائة من مساحة القطاع. ثم اتخذت حكومة إسرائيل قرارا حكيما - وإن كان أحاديا لكنه في آخر المطاف قرار حكيما - يقضي بإزالة تلك المستوطنات. وقد فعلت ذلك علما بأن الحجج التي سبقت هذا كانت حججا كثيرة، آخرها أن هذه أرض مقدسة، وهذه أرض لنا وما إلى ذلك. ثم فجأة تختث تلك المستوطنات وتنتهي من الوجود في أقل من ليلة.

وفي ما يتعلق بالحالة الراهنة لدينا، أريد أن أطلعكم على خارطة تبين الكتل الاستيطانية الثلاث الموجودة في الضفة الغربية، أحدها يسمى آرييل في الشمال، والثاني معالي أدوميم في القدس، والثالث في منطقة كفر عصيوم، في منطقة الخليل. وأول ما يمكن أن يتبادر للذهن هذه الكتل الثلاث في الشمال وفي القدس وفي الجنوب، أنها لن تسمح بدولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة ومستقلة، لأن هذه الكتل في آخر المطاف ستقسم الضفة الغربية إلى أربع كانتونات على الأقل.

وهذا يعني أن رؤية الرئيس بوش التي أعلنها وتحدث فيها عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومتواصلة لن تتحقق. وهذه الرؤية، كما نذكر، أصبحت جزءا من خطة خارطة الطريق التي أصبحت قرارا في مجلس الأمن يحمل الرقم ١٥١٥ (٢٠٠٣).

هذه هي الحالة التي نعيشها الآن، وهذا هو ما يدعونا دائما وأبدا إلى اعتبار أن الاستيطان ليس عقبة فحسب، وإنما قد يكون معطلا بشكل كامل لأية عملية سلام. فالاستيطان يؤثر على قضايا أخرى من القضايا الأساسية الموجودة أمامنا، وهي ست قضايا: يؤثر على المياه، وعلى الحدود، وعلى القدس، وعلى الوجود الديموغرافي الفلسطيني، حيث أن الجدار الآن يعزل ١٤ قرية فلسطينية، ويحاصر ٦٠ قرية أخرى. لا أدري كيف يمكن أن نبي دولة مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع دول إسرائيل.

المشروع الذي لم ير النور ولم يتحقق، وإنما نشبت الحرب بعد ذلك وأدت إلى وصولنا إلى هذه النتيجة، أي هذه هي الضفة الغربية وهذه هي غزة.

ولكن بعد ذلك، إذا أردنا أن نطلع على الوضع القائم فهذا هو الوضع القائم. هذه هي بقايا الضفة الغربية، وهذه هي غزة، وهذا هو الوطن الفلسطيني الذي نعد أنفسنا به، والذي نريده أن يكون دولة مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل بأمن واستقرار وسلام. هذه بداية لنعرف أين نحن وإلى أين وصلنا.

ومنذ عام ١٩٦٧، أي منذ الحرب التي نشبت بين الدول العربية وإسرائيل، قامت إسرائيل ببناء مستوطنات في الضفة الغربية. واستمر هذا البناء منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا، وما زال مستمرا ولا يزال قائما. وأود أن أعيد للذاكرة أن هناك أكثر من عشرة قرارات صدرت من مجلسكم هذا تمنع الاستيطان وتعتبره عرقلة، بل بعضها يطالب باجتماع الاستيطان. ومنها القرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، والقرار ٢٩٨ (١٩٧١)، والقرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، والقرار ٤٦٥ (١٩٨٠). هذه بعض القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، وكلها أو معظمها إما أنه يدين الاستيطان، أو يطالب باجتماع الاستيطان.

وبالذات هناك قرار بشأن القدس اعتبر فيه مجلس الأمن أن مثل هذا الاستيطان في القدس غير شرعي وغير قانوني ولا بد من إنهائه. وأنا أقول هذا لأتذكر بأن مسألة الاستيطان ليست جديدة وليست غريبة على مجلس الأمن، وإنما هي تصدر عنه منذ السبعينات والثمانينات، وهذه القرارات نحصل عليها دون أن نصل إلى أي نتيجة مع الأسف.

والآن، ونحن نتكلم عن الاستيطان، أريد أن أقول إنه كان في قطاع غزة ٢٢ مستوطنة تحتل ما لا يقل عن ٣٠ في

وفي مؤتمر أنابوليس أيضا، استمعنا إلى أكثر من ٥٠ متكلما، والجميع تحدث عن الاستيطان وضرورة وقفه، ولكن شيئا من هذا لم يحصل. حتى أن الرئيس الفرنسي جاء إلى الكنيست وزارنا وتحدث بشكل واضح وصريح عن إزالة الاستيطان، إلا أن شيئا من هذا لم يحصل. وكثيرا أيضا ما سمعنا السيدة رايس تقول إن الاستيطان عقبة وعرقلة وأنه لا يساعد كل هذا الكلام أيضا غير أن لم يؤد إلى ردود فعل إيجابية ولا يزال الاستيطان مستمرا.

يضاف إلى هذا وذاك تغيير معالم القدس، بما فيها باب المغاربة. هذه كلها قضايا متفق عليها، سواء دوليا، بموجب اتفاقيات جنيف، أو بموجب المعاهدة الإسرائيلية - الأردنية. ومن الواضح أن مثل هذه الحفريات التي تغير وتبدل المعالم لا يجوز أن تتم إلا بموافقة كل الأطراف. ومع ذلك، فإنها تحصل يوميا، وهذا بالتأكيد لن يساعد على التوصل إلى أي تسوية بيننا وبين جيراننا الإسرائيليين.

وهناك حجة أخرى أن نسمع أحيانا أن الحكومة تقول "لا نحث لا نوافق على هذا الاستيطان، ولكن البلدية قررت وأنا لا أستطيع أن أعارض البلدية" كيف يحصل هذا؟ البلدية لها اليد العليا فوق الحكومة! والحكومة لا تستطيع أن تمنع البلدية من استمرار مواصلة أنشطة الاستيطان. هناك مشروع اعتقد أنه موجود في الكنيست، وربما كان مشروعا جيدا، وهو تعويض للمستوطنين، ولكن هذا المشروع لم ير النور بل لم يناقش حتى الآن. ولذلك لا يزال الاستيطان مستمرا، ونحن مضطرون لمواصلة المفاوضات لأن السلام هام وضروري لنا ولإسرائيليين، رغم الانتقادات العنيفة التي تتعرض لها يوميا من كل الأطراف ومن كل الفئات، وأولها القيادات الفلسطينية. لماذا تتفاوض والاستيطان قائم؟ يجب أن يتوقف. نحن نقول إننا مضطرون لمواصلة المفاوضات لأن السلام ثمين وغمين جدا

ولو عدنا إلى خطة خارطة الطريق، فالبند الأول منها، وهذا ما أكد عليه مؤتمر أنابوليس، يقول إنه لا بد من وقف كامل للاستيطان، بما في ذلك النمو الطبيعي، ولا بد من إزالة ما يسمى بالبؤر العشوائية. إلا أن شيئا من هذا لم يحصل، حتى هذه اللحظة، بل العكس، فالاستيطان يتزايد يوميا، ليس في تلك الكتل فحسب، بل وصل إلى ضفاف نهر الأردن. طبعاً، من المعروف أن المستوطنات لا تقتصر على تلك الكتل الثلاث فحسب، وإنما هي منتشرة في مختلف أراضي الضفة الغربية، بما فيها نهر الأردن، أي أنه على نهر الأردن هناك عشرات من المستوطنات.

هذا هو الوضع الاستيطاني الذي كنا ولا نزال نطالب بتجميده على الأقل وبينما نتفاوض. ولا أدري، وأنا أتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية، كيف سأواجه الناس، أواجه شعبي، أواجه العرب بأني أتفاوض بينما يستمر الاستيطان في التهام الأرض قزمة بعد قزمة وستستمر بعد سنتيمتر؟

ومن هنا، جاءت خطة خارطة الطريق، وأرسل إلى الأراضي الفلسطينية جنرال باسم المجموعة الرباعية من أجل متابعة تطبيق البند الأول من خطة خارطة الطريق، بمعنى أن هناك التزامات إسرائيلية، كما ذكرت بعضها، هناك التزامات فلسطينية، وأنا لا أنكر ذلك. غير أن المطلوب هو أنه في الوقت الذي نقوم بواجباتنا بالحد الذي نستطيع، ووفقا لما لدينا من إمكانيات، لا بد للجانب الإسرائيلي أيضا أن يقوم بشئ من هذا، أي أن يوقف الاستيطان. وقد ذكرت كلمة "النمو الطبيعي"، بمعنى أن كل جوانب الاستيطان يجب أن تتوقف. أما البؤر العشوائية، وهي أكثر من ١٠٠ بؤرة عشوائية، فيجب أن تزال لأنها عشوائية، ولأن الحكومة الإسرائيلية نفسها تعتبرها غير شرعية. غير أن لا شيء حصل في هذا الموضوع.

يوم وسنستمر في التفاوض. وأنا سأستمر في التفاوض مع السيد أولمرت. ولن أتوقف إلى أن يأتي من يحلّ مكانه. ولا نريد أن نصيِّع فرصة واحدة. ولا نريد أن نصيِّع دقيقة واحدة، ولكن نريدكم أن تتحملوا مسؤولياتكم. هذه قضية عندكم. فلديكم عشرات القرارات السابقة في السبعينات والثمانينات. هي قراراتكم على الأقل. كيف يمكن أن تُحترم هذه القرارات؟ آسف أن أقول إنها كانت حبرا على ورق فحسب. لا أريد قرارات وأضعها في الدُرج. نريد قرارات على الأقل للتطبيق. فإذا كان هناك عشرة إلى خمسة عشر قرارا لم تُطبق، نرجو أن تندخلوا. الوضع في منتهى الخطورة. فبدون وقف الاستيطان وبدون إزالة الاستيطان في المستقبل، فلن يستقيم هذا مع السلام الذي ننشده. فإذا فشلنا في الوصول إلى السلام سيكون البديل في منتهى الخطورة. الكل يعرف ما هو البديل. ليس في الأراضي الفلسطينية فحسب، بل ربما في المنطقة كلها. نعود مرة أخرى إلى حلقات العنف، وإلى حلقات الإرهاب. لا أدري ماذا سيحصل في المنطقة أو كيف سيكون شكل المنطقة. نحن ننبه. ونحن ضد الإرهاب وضد العنف وضد أشكال القتال بأي حال من الأحوال. نحن مع المفاوضات. نريد أن نصل إلى السلام عبر مفاوضات السلام. لكن إذا فشلنا، ماذا نعمل؟ الأمر الواقع لا يأتي بالسلام. لكن التفاهم يحقق السلام. الرغبة في السلام تأتي بالسلام. أتمنى أن تكون هذه الرغبة متوفرة من أجل أن نصل فعلا إلى سلام حقيقي. فإذا حلّ السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالتالي في الأراضي السورية والأراضي اللبنانية سيسود السلام ليس في المنطقة فحسب وربما أبعد بكثير من منطقة الشرق الأوسط. وهذا ضروري لنا ولكم أتم سادة العالم، المسؤولون عن العالم، المسؤولون عن أمن العالم وهو أمانة بأيديكم، أرجو أن تحافظوا على الأمانة.

إذا وصلنا إليه، ولكن وفي نفس الوقت، نضع على جدول أعمالنا، مع مفاوضاتنا قضية الاستيطان وضرورة توفقه.

وأحيانا نسمع أن هناك عطاءات وليس هناك بناء، وأحيانا نسمع. ولكن أنا أريد أن أعيدكم إلى تقارير المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، فهي تعرف منا لأنه لا يُتاح لنا فرصة الاطلاع. إن هذه المؤسسات غير الحكومية هي التي تنشر وتذيع وتتحدث عن كارثة الاستيطان المستمرة التي لا يمكن أن يتحقق السلام في ظلها أو يتواءم معها على الإطلاق.

وثلاثة الأثافي أن المستوطنين الآن بدأوا يعتدون على الأهالي. هناك اعتداءات من المستوطنين على الأهالي أي أنه إذا حصل أي احتكاك، يُحتاج المستوطنون القرى والمدن، ناهيك عن الاجتياحات العسكرية الرسمية التي لا أتحدث عنها في هذا المجال؛ وإنما أتحدث عن أنه حتى المستوطنين يجتاحون القرى ويعملون قتلا وتدميرا بأهاليها. ولا يُكتفى بمصادرة أرض القرية ومحاصرة أهاليها، بل إنهم يتعرضون للقتل والتدمير في أي لحظة من قبل المستوطنين.

بالتأكيد، نحن لن نقبل بالأمر الواقع. وإذا كان هناك استيطان من أجل فرض الأمر الواقع، فنحن لن نقبل به. ونحن لا نزال نقول، وفي كل مناسبة، إن الاستيطان غير شرعي. فهذه أرضنا. الخريطة التي أطلعتكم عليها تشكّل ٢٢ في المائة من فلسطين التاريخية. لا أريد أن أقول كم كان لنا في الماضي، ولكن على الأقل لم يكن لنا فقط ٢٢ في المائة. وقبلنا. لماذا؟ لأن الشرعية الدولية تفرض علينا هذا، ونحن نؤمن بها وننصاع لها. ونريد أن تطبق هذه الشرعية الدولية. حتى وإن قبلنا بـ ٢٢ في المائة فالوصول عليه أصبح معجزة.

كيف نصل إلى السلام؟ نحن هنا لنطالبكم كأعلى سلطة في العالم بتحمّل مسؤولياتكم. نحن نتفاوض في كل

إلى تلك الحقائق. ومع ذلك، فالمستوطنات الإسرائيلية تبدو على نحو خاطئ وكأنها المسألة الرئيسية. ويبدو أن هناك خطأ ما قد وقع بغرابة شديدة.

ولكننا لسنا بعيدين عن الحقائق على أرض الواقع والمحاولات المتبادلة للتوصل إلى حل حقيقي للتراع العربي الإسرائيلي - حلّ عن طريق المفاوضات على أرض الواقع، وليس من خلال الكلمات في مجلس الأمن.

ونحن في إسرائيل لا نزال ملتزمين بتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. ونحن في إسرائيل نظل ملتزمين بحلّ الدولتين مع جيراننا الفلسطينيين. وبالنسبة لنا في إسرائيل، فالمسألة ليست فيما إذا كان من الممكن تحقيق حلّ الدولتين ولكن كيفية القيام بذلك.

وإسرائيل تعي مسؤولياتها أثناء مُضي عملية السلام قُدماً. ونحن نواصل التفاوض مع القيادة الفلسطينية الشرعية على الرغم من الوضع المعقد، الذي يتضمن، للأسف، العديد من التهديدات والعقبات. ونحن على استعداد لمناقشة جميع الجوانب المتصلة بالصراع. وأود أن أعلن، دون أي غموض على الإطلاق، أن إسرائيل مستعدة إذا كانت الظروف مؤاتية، لتقديم تنازلات مؤلمة سعياً للسلام. وقد فعلت إسرائيل ذلك في الماضي لأنها ترغب في السلام.

واسمحوا لي أيضاً أن أعلن بوضوح أن المستوطنات ليست عقبة أمام السلام. نعم، نحن ندرك حساسية مسألة المستوطنات في أعين جيراننا. نعم، لدينا في المقابل حساسية أيضاً بسبب الارتباط التاريخي للشعب اليهودي بهذه الأرض التي ورد ذكرها في الكتاب المقدس. ولكن، مع أن المستوطنات تبقى مسألة حساسة، فهي ليست المسألة الرئيسية. وقد استخدمت هنا كأداة أخرى لتحطيم إسرائيل بدلا من معالجة الحقائق على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على حسن قيادتكم لهذا المجلس. ومع دنوّ رئاستكم من نهايتها، أرجو أن تتقبلوا تهنّتي.

إذا كان غريب يجلس بيننا اليوم، سيتكون لديه الانطباع بأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية هي العقبة الرئيسية الوحيدة أمام السلام في المنطقة. وسيبدو لذلك الغريب أن الانقلاب العنيف الذي قامت به حركة حماس في غزة وتزويدها لكميات هائلة من الأسلحة وهجمات الصاروخية المستمرة التي تشنها على المدن والبلدات الإسرائيلية لا تمثل مشكلة. وبالنسبة لذلك الغريب، فإن ظاهرة الإرهاب ضد إسرائيل ومواطنيها، بما فيها الهجمات التي وقعت في القدس هذا الأسبوع، هي حقيقة من حقائق الحياة.

وبالنسبة لذلك الغريب، فإن سعي إيران إلى امتلاك الأسلحة النووية ودعمها لحزب الله وحركة حماس تفاصيل غير ذات أهمية. وبالنسبة لذلك الغريب، فإن دعوة الرئيس أحمددي نجاد المقيّنة إلى تدمير إسرائيل هي مجرد كلمات. وبالنسبة لذلك الغريب، فإن نقل الأسلحة من إيران وسوريا إلى شمال لبنان وجنوبه وإعادة تسليح حزب الله لا يستحق المناقشة. وبنفس المنطق، فإن الكتب المليئة بالكراهية والتحريض ضد إسرائيل لا علاقة لها بالحاجة الماسة إلى ثقافة السلام.

ولو كان الغريب قد وصل إلى هذه القاعات دون أي علم مسبق بالحالة في الشرق الأوسط، فلن يتسنى له معرفة أن تلك الأخطار والمشاكل تسود في منطقتنا. ولأسباب غامضة، تجاهل جميع المتكلمين السابقين الإشارة

ينبغي بذل الجهود على أرض الواقع وذلك بالتصدي لجميع العقبات التي تعترض طريق السلام وذلك بالشروع في تدابير بناء الثقة مع إسرائيل. وكما قلت سابقاً، تواجه منطقتنا أخطاراً عديدة. الإرهاب الدولي، على سبيل المثال، هو طاعون القرن الحادي والعشرين. وهل لي أن أتساءل عن عدد المرات التي قام فيها مجلس الأمن بمناقشة جادة لخطر الإرهاب في الشرق الأوسط؟

إن البعض في هذه القاعة ربما يجدون راحة في شعار أن المستوطنات الإسرائيلية هي العائق الرئيسي أمام السلام. غير أن هذا اعتقاد خاطئ ويتعامى عن الحقائق التاريخية. اسمحوا لي أن أعود بكم إلى اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر التي تم توقيعها قبل ٣٠ عاماً. واسمحوا لي أن أعود بكم إلى غزة في عام ٢٠٠٥. لقد أثبتت إسرائيل، مرارا وتكراراً، لنفسها وللعالم أن المستوطنات، بالرغم من حساسية هذه المسألة، ليست العقبة أمام السلام عندما تكون الظروف مهيئة.

إن الشرق الأوسط يقف عند منعطف خطير وأمام الدول العربية المعتدلة مساران. الأول يقودنا إلى طريق الأعداء والحجج الزائفة، كما هو الحال عندما تتعثر العملية السلمية. والمسار الثاني يضع الأسس لسلام عادل ودائم.

إن اجتماع اليوم يقترب بشكل خطير من اختيار الخيار الأول. يجب علينا جميعاً أن نختار الثاني. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الإسرائيلي شيمون بيرس عرض في كلمته أمام الجمعية العامة قبل يومين، غصن الزيتون مرة أخرى على العالم العربي، بتوجيه دعوة إلى "جميع القادة ليحضروا لمناقشة السلام في القدس، التي هي مقدسة بالنسبة لنا جميعاً. وسوف تقبل إسرائيل بكل سرور مبادرة عربية لتحديد مكان حيث يجري حوار مفيد" (A/63/PV.7).

إن أي تقدم يبدأ بحوار حقيقي بين من يلتزمون بالسلام. وهو يبدأ بإطلاق سراح الرهينة الإسرائيلي العريف جلعاد شاليط ووضع حد لجميع الهجمات الإرهابية. ويبدأ بتجديد التزام الجميع بحلّ الدولتين وقبول المبدأ الأساسي بالاعتراف بحق كل من الشعبين في وطنه. ويبدأ ذلك بالتغلب على جميع تهديدات إحراز السلام.

وفي حين أن عملية السلام بيننا وبين الفلسطينيين هي في الأساس عملية ثنائية، لكن في الواقع، هناك دور هام وحيوي لباقي العالم العربي، لأن هذا السلام سوف يجمع الإسرائيليين والفلسطينيين وجميع المعتدلين في المنطقة.

وهناك الكثير الذي يمكن أن يقوم به هؤلاء في المنطقة لدعم هذه العملية، لكن الأمر لا يتعلق بعقد المزيد من اجتماعات الأمم المتحدة. إن الأمر، في المقام الأول، هو مسألة التزام بإعداد شعوب المنطقة لكلفة السلام وقبول المعنى الحقيقي للسلام وتعليم جميع أطفال الشرق الأوسط قيم التسامح وفضل التعايش، لا قيم التحريض والحقد.

إن العالم يضطلع بدور محوري في أي جهد لتعزيز هذه العناصر داخل القيادة الفلسطينية. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية حاسمة عن دعم السلطة الفلسطينية المعتدلة والتنديد بحماس. لا بد من إدانة الإرهاب والتحريض. ويجب نبذ التطرف، مثل استفزازات الرئيس الإيراني أحمددي نجاد السامة ضد إسرائيل وضد السامية. يجب القبول بوجود إسرائيل وحق الشعب اليهودي في تقرير المصير في وطننا.

أما بالنسبة للممثلين من العالم العربي فأقول لهم إن إسرائيل تتفهم مسؤولياتها تجاه السلام. وأمام هذه المناقشة اليوم في مجلس الأمن، لا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كان الزعماء العرب يتفهمون حقاً مسؤولياتهم.

إن الذين بادروا إلى عقد المناقشة في المجلس اعتقاداً منهم بأنهم سوف يسهمون في تعزيز السلام هم مخطئون.

والتي لا مفر منها. وفضلا عن ذلك، تزيد من صعوبة تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وفي النهاية، تسبب التوتر، كما اتضح من الإساءات الأخيرة من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، وفي الكينيس، ذكر رئيس فرنسا بأنه بالنسبة لفرنسا لا يمكن أن "يكون هناك سلام دون وقف فوري وتام للمستوطنات"، وأود أن أذكر بهذا الموقف الحاسم نظرا للتهديد الذي تشكله الخطابات العنيفة، ولا سيما خطاب الرئيس الإيراني، الذي وجه رسالة غير مقبولة قبل بضعة أيام أمام الجمعية العامة.

وبالتوازي مع رسائلنا بخصوص التجميد الضروري للمستوطنات، من الطبيعي أن ندعو السلطة الفلسطينية، كما نفعل دائما، إلى الوفاء بالتزاماتها أيضا، ولا سيما مواصلة جهودها في مكافحة الإرهاب والهجمات بجميع أشكالها، وكذلك تهريب الأسلحة، كما شددت على ذلك ممثلة إسرائيل من فورها.

إننا نريد السلام من أعماق قلوبنا. ونؤيد بكل قوتنا جهود السلام أينما جرت. ولذلك، نؤيد السلطة الفلسطينية في إصلاح قطاع الخدمات الأمنية ونرحب بالخطوات الناجحة التي تم القيام بها في جنين، على سبيل المثال. وفي الختام، نرحب باستمرار الهدنة التي تم التوصل إليها في ١٩ حزيران/يونيه في غزة، ونأمل أن تساعد في تحسين الظروف الإنسانية للشعب، وتخفيف معاناة الشعب في غزة وتحسين فرص الإفراج الفوري عن جلعد شاليط.

إن فرنسا على قناعة بأن الإسرائيليين والفلسطينيين يمكنهم أن يحققوا السلام، وفي هذا المجال، أتذكر بالطبع مبادرة السلام العربية الهامة. لن يكون هناك أمن في إسرائيل من دون قيام دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة إلى

واليوم، نكرر تلك الدعوة ونحث جيراننا العرب على التجاوب مع عرض الرئيس بيرس. إن الدعوة إلى اجتماعات ذات دوافع سياسية، مثل اجتماع مجلس الأمن اليوم، لا تخدم هذا الغرض. والمبادرة إلى عقد مناقشة اليوم في المجلس والمداخلة التي رأيناها وسمعناها هنا اليوم لا تعزز السلام. بل المفاوضات وحدها هي التي سوف تساعدنا في تحقيق إحلال السلام العادل والدائم.

وعلى النقيض، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الحوادث الثنائية التي جرت في الأسابيع الأخيرة بين رئيس الوزراء أولمرت ووزيرة الخارجية ليفني ونظرائهما الفلسطينيين حول جميع المسائل الموضوعية. ما هو الأمر الذي يمكن أن يكون أكثر رمزية، على النقيض من اجتماع المجلس اليوم، من الاجتماع الذي جرى قبل وقت قصير في هذا المبنى بالذات على بعد طابقين أدنى من هذا المكان، بين الرئيس شيمون بيرس والرئيس محمود عباس.

يتم إحراز تقدم حقيقي خلال هذه الاجتماعات الثنائية. هذه هي الطريقة الوحيدة للمضي قدما والطريقة الوحيدة لتحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد برنارد كوشنير، وزير خارجية فرنسا.

السيد كوشنير (تكلم بالفرنسية): تعتقد فرنسا أن هذا الاجتماع هام. إذ أن الأنشطة الاستيطانية زادت منذ أنابوليس. أتاحت الفرصة لفرنسا وشركائها الأوروبيين لتعلن بوضوح وباستمرار عن مخاوفها من الإسراع في بناء المستوطنات والعطاءات، ولا سيما في القدس. ويرى الاتحاد الأوروبي أن بناء المستوطنات في أي مكان من الأراضي الفلسطينية المحتلة عمل غير مشروع من وجهة نظر القانون الدولي. إنها تضر بمصداقية العملية التي بدأت في أنابوليس وتؤثر على بقاء الدولة الفلسطينية الضرورية في المستقبل

سابق من هذا الأسبوع بين وزيرة الخارجية ليفني وأبو علاء، كما أشير إلى أن الرئيس بوش اجتمع بالأمس مع الرئيس عباس وأني سأفعل ذلك في وقت لاحق اليوم.

وأود الإشارة أيضا إلى أن المجموعة الرباعية ستجتمع في وقت لاحق اليوم لمناقشة عملية أنابوليس وكيفية تقديم الدعم للأطراف في سعيها نحو السلام الشامل. والمجموعة الرباعية هي المنتدى الملائم لإجراء تلك المناقشات وأتطلع كثيرا إلى ذلك الاجتماع في وقت لاحق من هذا اليوم.

وأريد أن أشير إلى أن عملية أنابوليس بطبيعتها الحال لا يُنتظر فيها إجراء مفاوضات سياسية فقط بل يُنتظر إحراز تقدم على أرض الواقع، ولا سيما بالنسبة لسكان الأراضي الفلسطينية، كما يُنتظر الوفاء بالالتزامات الواردة في خارطة الطريق. وموقف الولايات المتحدة إزاء وفاء إسرائيل والفلسطينيين بتلك الالتزامات شديد الوضوح. وقد تحدثنا إليهما في هذا الصدد.

وأريد أن أشير أيضا إلى أن للمجتمع الدولي التزامات أخرى ويلزم أن نتأكد من بقاء تركيزنا عليها. أولا، يجب أن نقدم الدعم للطرفين في مفاوضاتهما الثنائية بحيث تنتهي إلى إقرار سلام دائم. ثانيا، يجب أن نصرّ على احترام جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. ثالثا، يجب أن نقدم المساعدة المالية، وخاصة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وهنا أود أن أنوه بأن الولايات المتحدة قد قدمت المساعدة للسلطة بمستويات تاريخية، بما في ذلك تقديمها من خلال آليات لم يسبق لنا قط استخدامها، كالدمع المباشر للموازنة المقدم من دافع الضرائب الأمريكي إلى السلطة الفلسطينية. وأرجو أن تفي دول المنطقة وفاء كاملا بتعهداتها على نحو سريع حتى تتمكن السلطة الفلسطينية، برئاسة حكومة سلام فياض، من الوفاء بالتزاماتها تجاه شعبها.

جانبا ولا أمن للعالم من دون أن يستتب السلام في جميع بلدان الشرق الأوسط.

وبناء على ذلك، فرنسا على أهبة الاستعداد، لا سيما مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، للمساهمة في تنفيذ اتفاق ينبغي أن يتم التوصل إليه في أسرع وقت ممكن. وبعد عام من مؤتمر باريس، الذي جمع أموالا كثيرة للمساعدة في بناء الدولة الفلسطينية، نحن على استعداد لبذل جهد إضافي وحاسم لتعزيز الأمل في السلام. فالحل الآن في متناول اليد وتوقع من شركائنا الإسرائيليين والفلسطينيين أن يغمتموا هذه الفرصة وأن يتخذوا قرارات تاريخية لصالح شعبيهما ومن أجل الاستقرار في المنطقة برمتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطيت الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة كوندوليسا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالانكليزية): أتيت إلى المجلس في وقت اعتقد أنه سيكون مفهوما فيه جيدا أن الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس بوش وأنا شخصا ملتزمون التزاما شديدا بعملية أنابوليس وبإيجاد سلام باق ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبإنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع شعب إسرائيل في سلام وأمن وديمقراطية.

وأتيت إلى المجلس في وقت يمكننا فيه أن نرجع جميعا ببصرنا للوراء سنة واحدة حيث لم تكن هناك عملية سلام. والآن توجد عملية سلام مقبولة وقوية. وأتيت إلى المجلس في وقت يواصل فيه الإسرائيليون والفلسطينيون مفاوضاتهم من أجل إقرار حل يستند إلى قيام دولتين بالرغم من وجود تعقيدات على كلا الجانبين. وأشير، على سبيل المثال، إلى الاجتماع الذي عقد بين الرئيس بيريز والرئيس أبو مازن في وقت سابق من هذا اليوم، والاجتماع الذي عقد في وقت

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو وزير خارجية جمهورية إندونيسيا، معالي السيد حسن ويراچودا، للإدلاء ببيانه.

السيد ويراچودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدنا لكم، يا سيدي، لعقدكم هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت عن هذا الموضوع الهام.

إن الصراع في الشرق الأوسط ليس صراعا طويلا الأمد فحسب، وإنما هو معقد أيضا. فالصراع على المسار الإسرائيلي الفلسطيني وحده، حافل بعوامل شتى. ومن بين القضايا الرئيسية وضع القدس الشرقية، وحدود الدولة الفلسطينية، ومستوطنات الضفة الغربية، واللاجئون الفلسطينيون، والأمن، والموارد المائية.

ومع التسليم بطابع الصراع المتعدد الأوجه في الشرق الأوسط، سوف أركز في بياني على النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ذلك أن الأرض تشكل بعدا لا غنى عنه لكل دولة. وأشار بذلك إلى أرضنا نحن وليس إلى أرض جيراننا. فمع استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية، ومواصلة مستوطناتها الزحف على مزيد من الأراضي، يرقب الفلسطينيون حقوقهم في الأرض وهي تتلاشى أمام أعينهم، الأمر الذي يزيد للغاية من صعوبة إنشاء الدولة الفلسطينية.

ومع تضاعف بناء المستوطنات في الضفة الغربية تقريبا خلال عام ٢٠٠٧، ودعم السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠٠٨ لمبادرة تشييد المباني الجديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تنحسر باطراد آفاق الحل المتمثل في قيام الدولتين.

إن سياسات إسرائيل وممارساتها الاستيطانية، التي ترمي إلى تغيير التكوين السكاني والطابع المادي والوضع في

غير أن للمجتمع الدولي التزامات أخرى كذلك. وأطلب من دول المنطقة، وإلى زملائنا العرب بصفة خاصة، النظر في الطرق التي يمكنهم بها مد أيديهم لإسرائيل ليظهروا بالكلمات والأفعال أن من المفهوم أن الحل الشامل يقتضي أيضا الإدراك الكامل لانتماء إسرائيل إلى الشرق الأوسط ولبقائها مستقبلا في الشرق الأوسط كشريك له قيمته. وفي هذا الصدد، أحيط علما بمبادرة السلام العربية، التي تمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه، ولكنني أرجو أن يتسنى عمل ما هو أكثر من ذلك.

وأخيرا، على المجتمع الدولي بالتأكيد التزام بأن يرفع صوته عاليا وفي ثبات ضد الإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما. فإزهاق الأرواح البريئة ليس مقبولا على الإطلاق، مهما كانت مبرراته.

ومما لا يمكن قبوله أيضا نوعية الألفاظ التي سُمعت داخل الجمعية العامة من جديد هذا الأسبوع. ذلك أن رئيس إيران الذي يمثل للأسف شعبا عظيما، هو الشعب الإيراني الذي أعتقد أن غالبية لا تشارك الرئيس آراءه، قال إن عضوا آخر من أعضاء الأمم المتحدة، ينبغي أن يُمحى من على وجه الخريطة، وأن يدمر وأن يزول من الوجود. وهذا ببساطة أمر لا يمكن قبوله. وأعتقد أنه ينبغي أن يتصدر القائمة حين يقرر مجلس الأمن ما يلزم مناقشته بالفعل باعتباره تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وستطلب الولايات المتحدة الأمريكية أن ينعقد المجلس مرة أخرى للنظر في مسألة مطالبة إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو لا يجوز السماح به بتدمير دولة أخرى عضوا في الأمم المتحدة، ومعدرة لاضطراري إلى أن أقول ذلك بين هذه الصعبة المهذبة.

ويتعين على إسرائيل أن تتقيد أيضا بالواجبات المفروضة عليها وفقا لخارطة الطريق والالتزام بأهداف أنابوليس. وبموجب المرحلة الأولى من خارطة الطريق، يقع على عاتق إسرائيل واجب تجميد كل الأنشطة الاستيطانية. وبموجب اتفاق أنابوليس، وافقت إسرائيل على

”الشروع فوراً وبجسنة في مفاوضات ثنائية ترمي إلى إبرام معاهدة سلام تحسم كل المسائل المعلقة، بما فيها جميع القضايا الجوهرية دون استثناء، حسبما هو منصوص عليه في الاتفاقات السابقة.“

وفيما يتعلق بالعواقب الاجتماعية للنشاط الاستيطاني، نشعر بالقلق من الضرر الذي تلحقه بالفلسطينيين الاعتداءات غير القانونية للمستوطنين الإسرائيليين، وكذلك من القيود المفروضة على حرية الحركة. لذلك تود اندونيسيا أن تتضمن إلى الأمين العام والمجتمع الدولي والمجموعة الرباعية في دعوتهم إسرائيل إلى إنهاء كل الأنشطة الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي. كما نحث الأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية، التي ستجتمع في وقت لاحق اليوم، على إعادة تأكيد دعوتها إلى إنهاء أنشطة الاستيطان الإسرائيلية.

ونولي أهمية قصوى لدور مجلس الأمن في التجاوب مع مسألة الاستيطان. فالمجلس كان قد طلب من إسرائيل، في وقت بعيد يعود إلى عام ١٩٨٠، بقراره ٤٦٥ (١٩٨٠)، ”تفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف، على وجه التحديد وعلى أساس عاجل، عن إقامة وبناء وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس“. (القرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، الفقرة ٦)

إننا نؤمن بأن الخطوة ذاتها يمكن أن يتخذها المجلس في المستقبل القريب جدا.

الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ليست سوى انتهاك صارخ للقانون الدولي.

فمن أحكام القانون الدولي الملزمة للقائم بالاحتلال مثل إسرائيل الأحكام الصادرة بموجب اتفاقية جنيف، وهي تشدد بوضوح على أن يحافظ القائم بالاحتلال على سلامة المنطقة المحتلة دون تغيير قدر الإمكان، ودون التدخل في الحياة العادية للمنطقة، وعلى أن أي تغييرات تجرى لا بد أن تفرضها الضرورات العاجلة للاحتلال. أما نقل المدنيين إلى المناطق المحتلة، سواء كان ذلك أو لم يكن في مستويات تحت السيطرة العسكرية، فيتناقض مع الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، التي تنص بوضوح على أنه:

”لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها“.

علاوة على ذلك، تتعارض أنشطة الاستيطان مع مبادئ عدم السماح بالاستيلاء على الأراضي بالقوة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وهي بالتالي تتناقض مع التزام إسرائيل بالإخلاص لمبادئ الميثاق.

ويساور وفدي عميق القلق إزاء الأثر السلبي الذي تحدثه أنشطة الاستيطان على عملية السلام الجارية. بموجب إطار أنابوليس. وقد أشار الرئيس عباس إلى أن الاستيطان يشكل أكبر عائق في طريق عملية السلام. فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بكل مسائل المركز النهائي الأخرى، تقريبا. وإذا كان لدى إسرائيل التزام حقيقي بالسلام، فيجب أن توقف جميع أعمال الإنشاء والتوسع والتخطيط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تفكك المستوطنات المبنية فيها، امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في غضون ثماني سنوات. ولا بد من أن تفضي إلى اتفاق سلام في سبيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتلك الدولة ينبغي أيضا أن تكون قادرة على ضمان التعايش في كنف السلام والأمن المتبادل لإسرائيل ومواطنيها.

تلك المفاوضات وحدها لا تكفي لتوفير أرباح السلام للشعبي الإسرائيلي والفلسطيني التي ظلا ينتظرهما منذ أكثر من ٦٠ سنة. وقد كرر الاتحاد الأوروبي وشركاؤه في المجموعة الرباعية قولهم إنه يتعين على الأطراف، كجزء من ذلك الحوار، أن تبرهن على تحقيق تقدم ملموس وأن تبث إشارات سياسية واضحة. إن ما يتعرض للخطر هنا هو مصداقية العملية ومصداقية المنخرطين فيها.

ذلك هو السبب الذي حدا بالاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية إلى توجيه دعوة إلى التمسك بخارطة الطريق. ويتعين على الفلسطينيين أن يسارعوا في إرساء أسس الهياكل الأمنية التي تليق بدولة تحكمها سيادة القانون. وتلك المؤسسات يجب أن تحظى بثقة المواطنين الفلسطينيين، وكذلك بثقة جيرانهم الإسرائيليين المستقبليين، في مواجهة التهديدات الإرهابية. ويتعين على الإسرائيليين أن يفرضوا تجميدا فوريا على النشاط الاستيطاني وأن يفككوا المواقع المتقدمة للمستوطنات المنشأة بعد آذار/مارس ٢٠٠١. إن تلك الأنشطة، بإضرارها سلفا بنتيجة المفاوضات، إنما تفرض خطرا دائما يهدد الثقة المتبادلة بين الطرفين.

وهو نفس السبب الذي حدا ببلجيكا وشركائها الأوروبيين إلى المشاركة النشطة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية المتعاقبة التي عقدت في باريس ولندن وبرلين وهنا في نيويورك في هذا الأسبوع. وفي تلك الاجتماعات كلها أعاد الاتحاد الأوروبي، مع شركائه الدوليين، تأكيد دعمه لجهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي والأمني الضرورية للسلطة

ويود وفدي أن يكرر دعمه التام للجهود المبذولة لبلوغ أهداف أنابوليس. إن التزامنا بفلسطين مستقلة وقادرة على الحياة وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جيرانها، إنما هو التزام مطلق. وإن السلام العادل الشامل الدائم في الشرق الأوسط، المبني على القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن - بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) - لا بد أن يسود. وستكون مأساة للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء وللأمم الأخرى في المنطقة، بل ولل بشرية قاطبة، لو ظل السلام في المنطقة يصطدم بصورة دائمة بالرفض.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كريل دو غوخت، وزير خارجية بلجيكا.

السيد دو غوخت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): موقف بلجيكا والاتحاد الأوروبي موقف قديم العهد. إن الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية، أنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي تهدد بقاء عملية السلام.

بلجيكا تؤمن بأن من المهم أن يتولى مجلس الأمن مسؤوليته فيما يتصل بكل البنود المدرجة في جدول أعماله. لكن من شأن حصر المناقشة في بند واحد وحيد أن يؤدي إلى نتائج عكسية. وكما يتضح من البند المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة الصباحية - "الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين" - يتعين على المجلس أن يتطرق إلى كل جوانب هذه المسألة وإلى دور كل الأطراف، بما في ذلك حماس وحلفاؤها، بقصد المساهمة بطريقة مفيدة في عملية السلام.

إن المفاوضات الثنائية التي شرع فيها سوية الإسرائيليين والفلسطينيين في أنابوليس، بمؤازرة من المجتمع الدولي والعناصر الإقليمية الفاعلة، تكمن في صميم عملية السلام اليوم. فتلك المفاوضات هي أول مفاوضات متعمقة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي، السيدة انكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا.

السيدة دلاميني زوما (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): نود أن نعرب عن شكرنا لكم، السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع. ونود أيضا أن نشكر ممثلي جامعة الدول العربية والمملكة العربية السعودية وفلسطين وإسرائيل على بياناتهم. ويسعدنا أننا نتمكن من تلبية الطلب بعقد هذا الاجتماع في هذا الأسبوع.

عقب مؤتمر أنابوليس اعتقدت جنوب أفريقيا أن الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستتوقف. إن المستوطنات غير قانونية، وهي تغير الحقائق على أرض الواقع وتشكل عقبة رئيسية على طريق السلام. إن اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تحرم على الدولة القائمة بالاحتلال نقل قطاعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

ووفدي يشارك بقية المجتمع العالمي الدعوة إلى إنهاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وناشد المجلس أن يطالب إسرائيل بالتجميد الفوري والكامل لكل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي، وبتفكيك المواقع المتقدمة التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١، بغية عدم تغيير الحقائق على أرض الواقع والمساس بمفاوضات الوضع النهائي.

وبنهاية هذا العام يقترب الموعد النهائي الذي حددته عملية أنابوليس للتوصل إلى اتفاق للسلام. وبالرغم من التأكيدات على أن المفاوضات مستمرة، لم تتحسن الحالة على أرض الواقع تحسنا كبيرا منذ بداية هذه العملية. وفي الواقع، وفي بعض المجالات مثل النشاط الاستيطاني، ازدادت الحالة تدهورا. ويتعين على طرفي عملية المفاوضات، إسرائيل

الفلسطينية، التي يلزم أن تحافظ عليها لا كل العناصر الدولية الفاعلة فحسب، وإنما الإقليمية أيضا.

إن التقدم الاقتصادي والأمني المحرز مؤخرا في الضفة الغربية، خاصة في جنين ونابلس، برهن على مزايا مشاركة رئيس الوزراء فياض في تنفيذ إصلاح حاسم الأهمية، فضلا عن التأثير الإيجابي المترتب على التعاون المعزز مع السلطات الإسرائيلية. وإنني أحث كل العناصر على تكثيف جهودها في ذلك المضمار. فالإسرائيليون ينبغي لهم التسريع في رفع القيود على التنقل في الضفة الغربية. والفلسطينيون ينبغي لهم أن يمسكوا بزمام السيطرة على مصيرهم من أجل أن يوفرُوا للدولة الفلسطينية المستقبلية الأسس الاقتصادية والأمنية الحاسمة الأهمية لقيامها.

وفي سياق دولة فلسطينية مستقبلية، يجب ألا يغيب عن بالنا مصير ١,٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة. وأود هنا أن أرحب بالتقيد العام بالهدنة وبالتأثير الذي خلفته على الناس المعنيين في غزة وجنوب إسرائيل. إلا أن الهدنة ليست غاية في حد ذاتها، وينبغي أن تعتبر خطوة صوب التطبيع في قطاع غزة - وهذا ليس من الزاوية الأمنية فقط وإنما أيضا من النواحي الإنسانية والاقتصادية والسياسية. كما ينبغي أن تؤدي إلى الإفراج الذي طال انتظاره للتعريف شاليط.

ومع التطلع إلى هذا التطبيع، أدين بلا تحفظ حملة العنف والتهريب التي تشنها حماس لبسط سيطرتها المطلقة على قطاع غزة. إن السلطة الفلسطينية تظل المؤسسة الشرعية الوحيدة لجميع الفلسطينيين، والمؤسسة الوحيدة المقبولة لدى المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تساند بلجيكا وساطة مصر والجامعة العربية لإعادة توحيد كل الأراضي الفلسطينية تحت سلطة الرئيس عباس.

دولة إسرائيل مسألة غير قابلة للتفاوض. ونرى أنه لا يمكن ضمان الأمن الإسرائيلي حقا إلا إذا تمتعت الدولة الفلسطينية بمؤسسات قوية تركز على سيادة القانون والحكم الرشيد. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد إشادة صادقة بالرئيس عباس على مشاركته المستمرة وتصميمه. وبالرغم من ذلك، من الأهمية بمكان أيضا أن تواصل البلدان العربية تقديم الدعم العام والسياسي والاقتصادي القوي لجهود الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

ولا يبدو أن سياسات الاستيطان الإسرائيلية الحالية تيسر التفاهم الأساسي اللازم لدى الجانبين بغية التمكن من مواصلة العملية التي أطلقت في أنابوليس باتفاق الجانبين كليهما. ونحن ندرك الطابع الحساس لهذه المسألة بالنسبة للإسرائيليين. ومع ذلك، وبالصراحة التي تتسم بها الصداقة الحقيقية، علينا أن نحض القادة الإسرائيليين على إمعان النظر في المسألة برمتها، والتوصل إلى أكثر حل مرض، واستعادة الشرعية الدولية، وعدم تقويض مصداقية المفاوضين الفلسطينيين أمام الرأي العام.

وفي الوقت نفسه، لا بد من تشجيع السلطة الفلسطينية في مساعيها لتوطيد السلام، وخاصة مكافحة الإرهاب وقمعه. ولا يمكن نسيان الحالة في قطاع غزة، وهي أرض عانت لوقت طويل. ومما يبعث على القلق الكبير ازدياد تدهور الحالة الإنسانية واطراد تدهور احترام حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، فإن التهديد الدائم الذي تشكله حماس لإسرائيل أمر غير مقبول. وعلينا أيضا أن نحقق قريبا تحرير السيد شاليط.

وفي ذلك المنظور، ما زال تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين أمر أساسي. ونرحب مرة أخرى بالالتزام الرئيس عباس، ونؤيد جهود الجامعة العربية ومصر للاستعادة الكاملة للشرعية الدستورية وإعادة فتح نقاط العبور القديمة.

وفلسطين، الالتزام بعملية السلام، ولكن لا بد لأي تقدم سياسي إيجابي من أن يفضي إلى إحراز تقدم مرئي على أرض الواقع.

وما زلنا نناشد الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء مواصلة مفاوضاتهما بغية بلوغ الهدف المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ولديها مقومات البقاء اقتصاديا وتعيش حنبا إلى جنب مع إسرائيل، وتمتع كلتا الدولتين بحدود آمنة ومعترف بها دوليا. وهذه الرؤية للحل القائم على وجود الدولتين مكرسة بالفعل في سائر القرارات للأمم المتحدة.

إننا نؤكد مجددا على أن المسؤولية الأولية عن السلام والأمن تقع على عاتق الجانبين، ولكنه ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يضطلع بدوره وألا يتخلى، كما يفعل حاليا، عن المسؤولية التي أناطها به الميثاق عن المساعدة في بلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانكو فراتيني، وزير خارجية إيطاليا.

السيد فراتيني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): كما نفعل الآن ينبغي أن نناقش العناصر المعقدة العديدة التي تكتنف الحالة في الشرق الأوسط. وإنني لمتأكد من أننا جميعا نريد أن نعمل نحو التوصل إلى السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة. وبالنسبة لعملية السلام، اعقد أن علينا أن نحافظ على زخم المفاوضات وأن نواصل تشجيع الطرفين على المضي قدما بالمفاوضات. ومن المهم حقا أن تظهر هذه الأشهر الماضية من المفاوضات تحقيق إنجازات ملموسة قبل نهاية العام. وللأسف، أعتقد أن مرور الوقت ليس في صالح السلام.

إن إيطاليا بالاشتراك مع الدول الأوروبية الأخرى، ستواصل جهودها الحازمة للبناء على عملية أنابوليس. ونعتبر أن أمن

للغاية الذي تمثله إيران كل يوم وينبغي أن تكون هذه هي أولويتنا. ولا ينبغي لنا أن ننسى هذا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو ستاغنو أوغارتي، وزير خارجية كوستاريكا.

السيد ستاغنو أوغارتي (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إن كل مستوطنة جديدة تبنى في الأراضي المحتلة تشكل عقبة جديدة في الطريق المفضي إلى إحلال السلام. وفي ذلك الصدد، فإن قرار أعضاء المجلس بعقد جلسة صباح هذا اليوم يؤكد ضرورة إنهاء التوسيع المستمر للمستوطنات غير القانونية. ولا يمكننا أن نتجاهل - كما لا يمكن لإسرائيل أن تتجاهل - التوافق الكبير في الآراء السائد داخل المجتمع الدولي إزاء ضرورة عكس اتجاه النمو غير القانوني للمستوطنات الذي يتعارض مع الالتزامات المتفق عليها.

ومع ذلك، يجب ألا تغيب عن بالنا العراقيين الكثيرة الأخرى التي تعترض أيضا طريق السلام. ولا نستطيع أن نتجاهل كيف يؤثر تصرف كل طرف في تصرف الطرف الآخر، حتى ولو كان لا يوجد ما يبرره. إن المستوطنات ليست المسألة الوحيدة التي تثير القلق؛ ومما يثير قلقنا أيضا التطرف والإرهاب والتعصب والعنف. ولا نتجاهل حكومتي، بالتأكيد، الالتزامات المتبادلة التي يجب اتخاذها فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية لأي اتفاق نهائي. ويستحق كل من هذه العقبات والعناصر كامل انتباهنا ولكنها تستحق، قبل كل شيء، اهتمام الطرفين المعنيين مباشرة - إسرائيل وفلسطين.

لقد أيدت كوستاريكا قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الصادر في عام ١٩٤٧. وكنا من بين البلدان الثلاثة والثلاثين التي أقرت مبكرا أن فكرة وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام بالرغم من كل عيوبها، يتعين قبولها بوصفها أقل الحلول المتاحة سوءا. وقد يؤدي هذا

وسيتطلب من إسرائيل اتخاذ قرارات صعبة ولكن لا غنى عنها في هذه العملية. ويتعين علي أن أقول إن من ميزة رئيس الوزراء السابق أولمرت ووزيرة الخارجية ليفني أنهما اعترفا علنا بأن من المصلحة العليا لإسرائيل قيام دولة فلسطينية قوية وديمقراطية على حدودها. وهدفنا النهائي هو إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن أيضا بين إسرائيل وجميع البلدان العربية.

وفي الفترة الانتقالية الحساسة، ستكون قيادة المجموعة الرباعية بالغة الأهمية. وإنني لعلني ثقة بالالتزام السياسي لجميع أعضاء المجموعة الرباعية - وأشد، جميع أعضاء المجموعة.

وأود أيضا أن أقول عبارات موجزة عن لبنان. إنني أرحب باتفاق الدوحة وبالإنجازات السياسية الهامة التي أحرزت في الأشهر الأخيرة. وأشعر بقلق بالغ، وإيطاليا تشعر بالقلق أيضا، حيال تصاعد أعمال العنف باغتيال السيد العريضي، وهو اغتيال ندينه بقوة. ونؤمن بتصميم أبناء لبنان على رفض أي شكل من أشكال الاستفزاز ونؤمن بإرادتهم على إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة. ويجدون الأمل في أن تنفذ فوراً الالتزامات التي قطعها سورية بمناسبة زيارة الرئيس سليمان إلى دمشق.

كما نؤمن بأن المفاوضات بين سورية وإسرائيل ستسهم في تحقيق الاستقرار الشامل في المنطقة. ونأمل أن تصبح سورية طرفا فاعلا رائدا وإيجابيا من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

وأخيرا، نؤكد مجددا دعمنا لاستقلال لبنان وسيادته، وسنواصل الاضطلاع بدورنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهي عامل هام في تحقيق استقرار البلد.

وفي الختام، حينما نتكلم عن الأمن في الشرق الأوسط، تتمثل أولويتنا العليا في مواجهة التهديد الخطير

إلى تدمير دولة إسرائيل. وتفترض المفاوضات النهائية دائما حل القضايا الصعبة غير الحيوية؛ وهي قضايا تؤثر في العملية ولكنها، في الوقت نفسه، لا تساعد على حل الموقف. وبدلا من ذلك، أُعطيت فرص كثيرة جدا إلى هؤلاء الذين يزدهرون على حساب التعصب والعنف، مكنتهم من تخريب عملية السلام.

وفي الوقت نفسه، أخذت الدولة الفلسطينية تتشكل مع كل تأخير. فمنذ الإعلان الانفرادي الشامل لعام ١٩٨٨ بمنح فلسطين مركز المراقب في الأمم المتحدة مدعوما بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، أخذ ذلك الكيان، تدريجيا، بعضا من السمات الأساسية للدولة إن لم يكن كلها. ولم يستند القرار الذي اتخذته حكومة كوستاريكا بالاعتراف بدولة فلسطين في ٥ شباط/فبراير إلى القرار ١٨١ (د-٢) وعلى اكتساب الدولة الفلسطينية الحالية الكثير من السمات الأساسية للدولة فحسب، بل إنه يستند أيضا إلى تفاهم له ما يبرره عن السبب وراء حالات الشلل الكثيرة التي صادفت عملية السلام، والمناورات الصعبة للقوى السياسية في المنطقة.

يوجد في الشرق الأوسط مسؤوليات مشتركة ولكنها تختلف فيما بينها. ولم يفعل أي طرف كل ما يلزم من أجل تهيئة بيئة تؤدي إلى التوصل إلى حل نهائي للصراع. إن الصراع غير متكافئ ينطوي على تنازلات وعواقب غير متكافئة. ومن ثم، لا يوجد تكافؤ مطلق بين الطرفين، حتى إذا تعيّن أن تسود المعاملة بالمثل.

لقد آن الأوان للطرفين أن يقبلا بما مفاده أن السلام له ثمن ويتطلب تقديم تنازلات مؤلمة ومزعجة، ولكن الثمن المدفوع سيكون دائما أقل بكثير من تكلفة الحرب. وبغير ذلك، سيستمر التعصب والعنف وعدم الثقة. وفي ظل هذه البيئة سيتعين علينا، للأسف، مرة أخرى أن نواجه المزيد من التطرف والإرهاب.

التقسيم إلى إقامة دولتين مستقلتين، وكما يعلم الجميع جيدا، فقد أقيمت دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨؛ غير أنه لم تتحقق أبدا إقامة دولة فلسطين، وهنا يجب أن ندرك المسؤولية التي يشترك فيها الكثيرون.

ومنذ ذلك الحين، نشاهد المأساة تلو الأخرى، بما في ذلك الحروب والانتفاضات، وأعمال القتل والاعتداءات التي تعرقل بشكل خطير حق الشعبين في العيش متحررين من الخوف. وفي الوقت ذاته، وبلا إبطار زمني، شاهدنا ازدهار الوعود والآمال التي ولّدها مختلف عمليات السلام، دون أن يثمر أي منها عن فوائد للسلام. وبدلا من ذلك، فقد اتضح أن هذه الحالة كانت مجرد أرض خصبة للمعايير المزدوجة، والتدخل الأجنبي، والتكرار الأليم للأحداث التي أحرّرت الوفاء بالتفويض المتفق عليه في عام ١٩٤٧.

ونجتمع الآن بعد ما يزيد على ٦٠ عاما من المماطلات فيما يتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية وفقا لما نصت عليه الجمعية العامة في عام ١٩٤٧. وفي الوقت ذاته، مرّ الآن ١٠ سنوات على انتهاء الموعد النهائي المحدد في إعلان المبادئ الوارد في اتفاقات أوسلو، ومرة أخرى تجاوزنا الموعد النهائي المحدد في خارطة الطريق الخاصة بالجموعه الرباعية. ثم كان تأخير بعد تأخير بعد تأخير.

إن الجوانب الجوهرية للصراع - القدس، واللاجئون، والحدود، والمستوطنات، هي القضية التي تناولها هنا اليوم - قد دُفع بها دائما إلى مرحلة ثانية أو ثالثة، لم تبدأ أبدا في الواقع، حيث أن القضايا الفرعية أو التحضيرية، سواء كانت مهمة أو صعبة كما يجري تناولها أولا. إن ذلك المفهوم ليس جديدا وقد ذكره الكثيرون من قبل. وبالنظر إلى أن هناك أطرافا فاعلة متعددة، في المحيط المباشر وفي المنطقة أيضا، لديها مصلحة في عرقلة عملية السلام، فقد استمعنا باستياء بالغ إلى كلمات رئيس دولة إيران، معربا عن الدعوة

ولكن الطرفين يتحدثان مرة أخرى - مجددة وبتفصيل - عن التسوية النهائية.

إننا لا نقر بأن العملية الحالية أسوأ من كونها عديمة الجدوى أو أسوأ من البديل. وخلال الأشهر التسعة الماضية، واجهت السلطة الفلسطينية تحديات إصلاح القطاع الاقتصادي والأمني. وقد أُعلن عن وقف إطلاق النار في غزة. إنه اتفاق هش ولكنه مستمر. وقد ساعدت تركيا على الجمع بين إسرائيل وسوريا لإجراء محادثات. ويوجد تقدم بشأن الإصلاحات الجارية داخل السلطة الفلسطينية، وكما رأيت بنفسني، يبين التعاون حول جنين أنه عندما توجد مشاركة محلية يمكننا تحقيق تقدم محلي. كما أعتقد أن التقدم قد ساعد على النص من جديد على أساسيات السلام، ألا وهي، وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، تعيشان في أمن وسلام وديمقراطية، وتكون القدس عاصمة لهما، والتوصل إلى تسوية عادلة يتفق عليها بشأن اللاجئيين.

ستكون القضية الحرجة في الأسابيع والشهور المقبلة هي ضمان استدامة تلك العمليات، وعدم السقوط ثانية في حلقة مفرغة من العنف. وفي رأينا، أن ذلك يعني أنه تقع علينا جميعا مسؤوليات ثلاث. أولا، مسؤولية المجتمع الدولي عن إعادة تأكيد دعمه الجماعي للعملية التي بدأت في أنابوليس. ونتطلع إلى صدور رسالة قوية عن اجتماع المجموعة الرباعية، الذي سيعقد بعد ظهر اليوم، وعن الشركاء الإقليميين. ومن الضروري أن يلتزم الطرفان بما يترتب على ذلك من عملية صعبة تنطوي على التوصل إلى حلول وسط من جانب كلا الطرفين.

ثانيا، يجب أن نواصل مؤازرة الذين يعملون من أجل السلام وذلك باتخاذ التدابير العملية. وتساعد المملكة المتحدة على تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية في تطوير هيكلها

ويبدو أن المفاوضات الجارية بين إسرائيل وفلسطين ستؤدي إلى اتفاق على الجوانب الرئيسية. إن وجود ممثلين للبلدان العربية في هذه القاعة، تقلقهم الأحداث الجارية في المنطقة ويضطربون أحيانا بدور نشط في تطور تلك الأحداث، يوفر فرصة في الوقت المناسب لدعوة تلك البلدان إلى الاضطلاع بدور بناء يزيد من تطوير العناصر التي تؤدي إلى الاحترام المتبادل والتفاهم بين الطرفين.

إننا نريد السلام ونؤيده لسبب بسيط هو أن كلا الشعبين يستحقان السلام. وفي ذلك الصدد، نحث الطرفين على الوفاء بالتزامهما بتحقيق تقدم مستدام على الأرض يمكن التحقق منه، عن طريق إقامة اتفاقات جديدة تؤدي إلى تحقيق السلام الذي يستحقه كلا الشعبين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو معالي السيد ديفيد ميليباند، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى مخاطبة المجلس.

السيد ميليباند (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن عملية السلام تتطلب الشرعية والاتفاق من جانب جميع الأطراف. وفي الوقت الراهن، يحتاج المجتمع الدولي في عملية السلام، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن يظهر بالكلمات وبالأفعال القدرة على القيام بمساهمة عملية لتحقيق التقدم ولتجنب الوضع الذي يقضي على من يسعون إلى التوصل إلى تسوية دائمة. وإذا عجزنا عن الإعراب عن إيماننا بتلك العملية وعجزنا عن إبداء الشجاعة على متابعتها، حينئذ ستكون جائزة السلام والعدالة والأمن لإسرائيليين والفلسطينيين، بعيدة المنال.

وفي رأي المملكة المتحدة، أن عملية أنابوليس قد بينت مرة أخرى الحاجة إلى القيادة القوية للولايات المتحدة. ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بموجب عملية أنابوليس،

وهذا يعني تقدير الفرصة التاريخية التي تتيحها المبادرة العربية للسلام والاستفادة من الانفتاح السوري - الإسرائيلي. وينبغي لنا أن نولّد زخماً جديداً ونتجهج نهجاً شاملاً حقاً، وأن نبني على هذين العنصرين. فلا يمكن لشعوب المنطقة أن تتحمل ٥٠ عاماً أخرى من الصراع.

ولكن لدينا الخيار، فالوقت قد حان للتطلع إلى الأمام، وليس النظر إلى الماضي وتوجيه أصابع الاتهام. إن شعوب الشرق الأوسط تحتاج إلى قيادة قوية وحازمة تركّز على العناصر المشتركة لمستقبلها، وليس على إخفاقات الماضي. هذه هي نوعية القيادة التي نصر نحن على دعمها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غوردان ياندر وكوفيتش، وزير خارجية كرواتيا.

السيد ياندر وكوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): ولدى النظر في الحالة في الشرق الأوسط خلال هذا العام، ظل وفد بلادي يسترشد بكلمة واحدة، وهي "الأمل". وفي الواقع، يبدو أن عام ٢٠٠٨ هو عام الأمل في السلام في الشرق الأوسط. فرغم أنه لم يكن هناك أي شيء قبل عام، لدينا الآن عملية أنابوليس المستمرة، وهي عملية راسخة وجوهرية. الأطراف تتفاوض بانتظام وعلى جميع المستويات. كانت هناك تحديات، وستكون هناك تحديات أخرى. ولكن ينبغي عدم استخدام ذلك في تشتيت المحادثات أو عرقلتها.

ينبغي الثناء على الجهود التي تبذلها الأطراف في هذه العملية. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس، أن يبذل قصارى جهده لتقديم الدعم لهذه الأطراف في تقديمها للتنازلات المطلوبة من أجل تحقيق الهدف المشترك للتوصل إلى اتفاق وفقاً للمرجعيات المتفق عليها قبل نهاية هذا العام. وحتى إذا استغرقت هذه العملية وقتاً أطول مما كان متوقعاً، فلن يقلل ذلك بأي حال من التزام الأطراف، كما أنه لن ينتقص من الأمل في السلام.

الأممية. ونعمل عن كثب مع الهيئة في دعم خطتها للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك تقديم ٥٠٠ مليون دولار في إطار رزمة الدعم. ويجب الوفاء بتلك المسؤوليات في مجالي الأمن والاقتصاد في شتى أنحاء المنطقة وكذلك في الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً، يجب على جميع الأطراف أن تدعم فرص السلام. ولقد أوضحت المملكة المتحدة مراراً أن بناء المستوطنات، التي تناقض التزامات خارطة الطريق وهدف الحل القائم على دولتين، خطأ ويجب أن يتوقف. إن أفضل ما يخدم حاجة إسرائيل إلى الأمن هو وجود قوة أمن فلسطينية قوية واقتصاد فلسطيني فعال ومتحرر من القيود المفروضة على التنقل والوصول إليه. ولكن في الوقت نفسه، لا تؤدي الأعمال الوحشية لحركة حماس ومؤيديها إلا إلى زيادة صعوبة تحقيق ذلك. وتسليح حزب الله وإعادة تسليحه بمثلان تهديداً خطيراً للسلام في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، استمعنا جميعاً إلى الملاحظات الهجومية السفارة التي تفوه بها الرئيس أحمد نجاد يوم الثلاثاء في الجمعية العامة ويجب أن نشجبها جميعاً. وإني آسف حقاً لأن المجلس لم يتمكن من توحيد موقفه اليوم لاستنكار تلك الملاحظات. إن هذه التعليقات تشير إلى "مستنقع أقامته هي نفسها ومؤيدوها". وليست هذه هي طريقة الكلام عن دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، ولكن هذا هو اقتباس عما قاله رئيس إيران يوم الثلاثاء هذا الأسبوع.

هناك خطر حقيقي مؤداه أنه إن لم نتمسك بالتقدم الذي أحرزته أنابوليس، سوف نترلق إلى الوراثة. من الأهمية بمكان أن نستمر في هذه العملية خلال عام ٢٠٠٩، وهي عملية مبنية على الموافقة الديمقراطية والشرعية الدولية وثقة الطرفين. لقد بدأت أنابوليس تلك العملية ويجب الاستمرار فيها.

الفلسطينية تحت القيادة القديرة للسيد فياض، ونأمل أن يتسنى استمرار هذا الزخم وأن يتعزز من خلال الدعم المستمر من الجهات المانحة.

إن قدرة السلطة الفلسطينية على بناء مؤسسات ذات مصداقية وعلى إدارة الأمن والقانون والنظام تنطوي على أهمية رئيسية لكلا الجانبين. وهي ليست مجرد عنصر أساسي من عناصر بناء الدولة الفلسطينية، بل هي أيضا من التوقعات المشروعة للجانب الإسرائيلي. فيجب أن تثق إسرائيل بأن الحل القائم على الدولتين لن يمس بسلامة وأمن مواطنيها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت هناك دولة فلسطينية قابلة للحياة ومسؤولة وديمقراطية تقوم إلى جانبها - وأن تكون دولة راغبة في مكافحة الإرهاب والفوضى وقادرة على ذلك.

وهذه لحظة حاسمة لعملية السلام؛ وينبغي أن نحرص على عدم التخلي عنها أو تدميرها. إن الهدف من هذه العملية واضح وثابت، وهو الحل القائم على دولتين والذي تكون فيه إسرائيل سالمة وآمنة وتكون فيه دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة ومسالمة، وأن تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الكسندر سلطانوف، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد سلطانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): المشكلة التي نناقشها اليوم في سياق الحالة في الشرق الأوسط هي إحدى أكثر المشاكل حساسية على صعيد تقرير الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. والطريقة التي يتم بها حلها سوف تحدد إلى حد كبير مستقبل تشكيل وتوطيد السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لذلك فإن مناقشة اليوم مفيدة وذات توقيت مناسب.

لقد استمعنا باهتمام إلى المتكلمين صباح اليوم. وخلال الأشهر الماضية، كنا نتابع هذه العملية في المجلس عن كثب وقد أعربنا مرارا عن قلقنا إزاء الفجوة المستمرة بين المشاركة السياسية القوية وبين التطورات الجارية على أرض الواقع. إننا ندرك ضرورة إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع من خلال تنفيذ الالتزامات المتبادلة لخارطة الطريق ومن خلال الامتناع عن اتخاذ خطوات تُضعف الثقة قد تؤثر سلبا على ديناميكيات محادثات السلام.

إن قضية المستوطنات حساسة وصعبة، ويتولى الطرفان تناولها في إطار المحادثات الثنائية. وقد تناولت الأنشطة الاستيطانية أيضا الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية، بما في ذلك المجموعة الرباعية. وستجتمع المجموعة الرباعية مرة أخرى في غضون بضع ساعات، تعقبها مأدبة إفطار مع الشركاء العرب، والتي يستضيفها الأمين العام. إن اجتماع المجموعة الرباعية هذا ينعقد في لحظة حاسمة وهو يتيح فرصة لاستعراض وتقييم العملية من جميع جوانبها. وينبغي أن يكون فرصة لتوجيه رسالة واضحة وفعالة لتشجيع وتوجيه الأطراف المتفاوضة.

إن كروايتا تدرك التحديات التي تواجهها الأطراف وعملية السلام، ولكن ينبغي أن لا يغيب عن بالنا الإطار الشامل للعملية أو اعتبارات التوقيت والسياق. ونحن نعتقد أنه لا يمكن قراءة أي من الالتزامات الناجمة عن خارطة الطريق بمعزل عن الالتزامات الأخرى، فهي التزامات متبادلة وتقع على عاتق كلا الجانبين ويجب تقييمها معا وفي مجملها.

ونحن نفهم أن كلا الجانبين يبذلان جهودا لتحسين الظروف على أرض الواقع ومن الممكن بذل جهود أكبر من ذلك بكثير. وتسرننا الدلائل التي تشير إلى أن التدهور الذي حدث في الضفة الغربية خلال السنوات القليلة الماضية قد توقف. ونحن نقدر جهود الإصلاح التي تبذلها السلطة

يتمثلوا امتثالا تاما لالتزاماتهم، ولا سيما في مجال الأمن. وكما يعلم الجميع، فقد حققت القيادة الفلسطينية الكثير، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وفي هذه المرحلة، من الأهمية بمكان تشجيع الأطراف، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن، على مواصلة المحادثات لتسوية مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك مسألة المستوطنات. ومن شأن ذلك أن يساعد على التقدم نحو تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي على أسس قانونية دولية معترف بها عموما.

وأود أن أشير إلى التفاهم المشترك الذي أعلن عنه بعد الاجتماع الذي عُقد في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والذي بموجبه:

”يلتزم الطرفان أيضا على الفور بتنفيذ التزامات كل منهما بموجب خارطة الطريق القائمة على الأداء.“

وكما يعلم الأعضاء، تدعو هذه الوثيقة الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يحدد الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية وإلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى النمو الديمغرافي الطبيعي.

إن عدم الامتثال لهذه الالتزامات قد أوجد صعوبات خطيرة في المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية. كما أنه أثر سلبا على الوضع السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية وعقد إدارة المسائل الحساسة مثل القدس. والأمر الأهم أنه يشكك في إمكانية إقامة دولة فلسطينية موحدة وقابلة للحياة وذات أراض متصلة.

إن المحادثات المعقدة الجارية حاليا حاشى أن تكون قد انتهت. ولذلك يجب على الطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ الخطوات التي توجد حقائق جديدة على الأرض والتي من شأنها أن تعيق التوصل إلى اتفاق. وبالطبع ينطبق ذلك أيضا على الجانب الفلسطيني. فيجب على الفلسطينيين أيضا أن

هذا هو هدف سياسة روسيا في الشرق الأوسط. وإننا لعازمون على تقديم المساعدة النشطة للنهوض بذلك بوصفنا عضوا في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين وبصفتنا الوطنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطيت الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصحاب المعالي الوزراء الذين حضروا معنا اليوم.

ولا أنكر عليكم أنني أتردد كثيرا في الحديث أمام هذا المجلس عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية في أي جانب من جوانبها. أتردد كثيرا عندما أتذكر أن هذه القضية أمام هذه المؤسسة الدولية المسؤولة بموجب الميثاق عن الأمن والسلام الدوليين، منذ ما يزيد على ستة عقود، بالرغم مما خلف ذلك من حروب ومآس إنسانية. ستة عقود انقضت، واستطاع المجلس أن يتخذ الكثير من القرارات في مرحلة ما، ولم يحظ أي واحد منها حتى ببدء التطبيق. ومن ثم بدأت مرحلة ثانية، نعيشها الآن، أحجم فيها هذا المجلس،

بالرغم من ذلك، كثفت السلطات الإسرائيلية عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وحول القدس الشريف، بشكل خاص، في مسعى لا تخفى مقاصده على أحد. كما استمرت بكل أسف في بناء جدار الفصل العنصري بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية.

إن الاستيطان لا يعيق عملية السلام فحسب، بل إن هدفه واضح. إنه يريد أن يجعل فكرة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة ضرباً من المستحيل. وهل من شيء يمثل تهديداً حقيقياً للسلام والأمن في المنطقة أكثر من هذا؟

ولهذا، أستشهد مرة أخرى بتقرير إسرائيلي، أي شهد شاهد من أهلها كما يقولون، وأقتبس: سُلبت مئات الآلاف من الدونمات من أراضي السكان الفلسطينيين واستخدمت لإقامة عشرات المستوطنات واستيطانها من جانب مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين، وتمنع السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين كافة من الدخول إلى هذه الأراضي واستعمالها، مستغلة وجود المستوطنات لكي تبرر انتهاك قائمة طويلة من حقوق الفلسطينيين، بما فيها حق السكن وحق كسب لقمة العيش وحق التنقل. ويستطرد التقرير: إن التغيير الهائل الذي قامت به إسرائيل في خارطة الضفة الغربية يمنع أي إمكانية حقيقية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ودائمة الوجود في إطار حق تقرير المصير. وهذه شهادة إسرائيلية.

إن الاستيطان سياسة ثابتة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وقد استعملت السلطات الإسرائيلية وتستعمل كل الوسائل لإنجاحها. فهي لا تتردد في الاستيلاء على الأراضي بكل الذرائع والحجج، وإقامة المستوطنات عليها ونقل المواطنين إليها وتشجيعهم برزمة سخية من الحوافز التي تشمل إعانات السكن، والتخفيضات الضريبية، ومنح مشاريع العمل للاستقرار في المستوطنات.

عندما يتعلق الأمر بالشأن الفلسطيني، عن إصدار مجرد بيان صحفي مهما كانت خطورة الموضوع المطروح.

ولعل مرحلة الثالثة جديدة بدأت في تعامل المجلس مع هذه القضية. محجىء المجموعة العربية إلى هذا المجلس اليوم، طالبة مجرد أن يستمع إليها. وهي، للأسف، المرة الأولى في تاريخ هذا المجلس، الذي تأتي إليه دولة أو مجموعة من الدول معلنة أنها لا تريد من المجلس إلا مجرد أن يتيح لها فرصة الحديث أمامه. أو لا يقول هذا للمجلس شيئاً؟

أولا يدفع هذا إلى التساؤل، فكلمنا دخل الإسرائيليون في مفاوضات أو اتفاقات مرحلية مع الفلسطينيين، نشطت حركة الاستيطان! ويعرف الجميع أن عدد المستوطنين تضاعف مرات بعد اتفاق أوسلو الذي مرت ذكره الخامسة عشر منذ أيام. ويعرف الجميع أن حركة النشاط الاستيطاني زادت بنسبة غير مسبوقة، وأكرر بنسبة غير مسبوقة، منذ أنابوليس.

إنني أستشهد بتقرير إسرائيلي. فكما قال السيد محمود عباس هذا الصباح، هم أدري بما يدور هناك. وفي تقرير لمنظمة إسرائيلية تناول حركة الاستيطان في النصف الأول من هذه السنة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ٢٠٠٧، وأقتبس منه أن هناك ارتفاعاً بنسبة ٥٥ في المائة من الأبنية وأن هناك ارتفاعاً بنسبة ٥٥٠ في المائة في المناقصات لمشاريع البناء في المستوطنات. وهكذا شهد النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة توسعاً كبيراً واتخذ وتيرة متسارعة منذ انعقاد مؤتمر أنابوليس في العام الماضي.

ويحدث كل هذا بالرغم من التزامات خارطة الطريق والتعهدات في أنابوليس، وبالرغم من القرارات الدولية التي تؤكد عدم شرعية الاستيطان وتطالب سلطات الاحتلال بوقفه فوراً وتفكيك ما تم بناؤه من مستوطنات.

وكثيرا ما يقال إن هذا الاستيطان يتم لاعتبارات أمنية. إن الربط بين الاستيطان والأمن، بكل أسف، هو محاولة لتبرير الانتهاكات الإسرائيلية، وإعطاء الذرائع لحمايتها من أي إدانة دولية. وهناك أدلة دامغة - وأقتبس - بأن "القيود الحالية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية بحجة الأمن مرتبطة بشكل أساسي بالاستيطان وعملية توسيع بناء المستوطنات". والأنكى من ذلك، يقول تقرير للبنك الدولي بوضوح "إن السلطة الفلسطينية بذلت جهودا جبارة للوفاء بالتزاماتها وفقا لخارطة الطريق بشأن تطبيق القانون وفرض النظام، غير أن تأثير ومصادقية سلطات قوات الأمن الفلسطينية تم تقويضهما بشكل فادح بسبب استمرار العمليات التي تشنها القوات الإسرائيلية". جاء هذا في تقرير البنك الدولي المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أي أن القضية لا ارتباط لها بالأمن، وإنما هي حجة تساق.

أريد أن أقول باختصار إن الاستيطان سياسة إسرائيلية ثابتة تجذورها في حلم إسرائيل الكبرى، وهي تجسيد لمقولة شهيرة لأحد مؤسسي إسرائيل، دافيد بن غوريون، يقول - وأريد أن أذكر الجميع بما قال - "ليس لدينا ما نتفاوض عليه مع العرب لأننا نتنازع نفس الشيء" أي أن الإسرائيليين يعتبرون أن أرض فلسطين، ولا أدري إلى أي مدى، هي أرض فلسطينية. ثانيا، إن تقاعس هذا المجلس عن وضع حد للممارسات الإسرائيلية، في تقديري، مساهمة إسهام صريح منه في إيجاد حالة من عدم الاستقرار الدائم في المنطقة، وتشجيع صريح على اللجوء إلى العنف. فهل هذا هو ما يريد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

بل تقوم السلطات الإسرائيلية بما هو أكثر من ذلك. فهي تشجع المستوطنين على التضييق على الفلسطينيين بقصد إرغامهم على مغادرة أراضيهم. إذ يقوم المستوطنون، كما أشار إلى ذلك السيد محمود عباس هذا الصباح، باستعمال العنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. وعادة ما يتم ذلك على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال التي توفر للمستوطنين الحماية وتجاهل، في الوقت ذاته، الشكاوى التي يتقدم بها الفلسطينيون. وأشار هنا إلى ما تشهده قرى نابلس في هذه الأيام من اعتداءات يومية ومتكررة يمارسها المستوطنون بحق الفلسطينيين، وكان آخرها إحراق مزارع الزيتون - ولذلك دلالة كبيرة بكل تأكيد - في قرية عورتا، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والاعتداء على مواطنين فلسطينيين في بلدة يورين في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ مما أدى إلى مقتل، ٦ فلسطينيين وإصابة ٨ آخرين بإصابات خطيرة.

وأقدم هنا كذلك شهادة إسرائيلية أخرى تقول "لقد خلقت إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة نظاما من الفصل والتمييز، قائما في إطار جهازين قضائيين منفصلين في منطقة واحدة تتحدد فيها حقوق الانسان حسب انتمائه القومي، ويعتبر هذا النظام اليوم نموذجا فريدا من نوعه في العالم، يذكرنا بأنظمة حكم مظلمة من الماضي القريب، مثل نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا".

ويستطرد التقرير الذي استشهدت بجزء منه في موقع آخر "تم السيطرة على الأراضي بعدة وسائل، منها غمطان بارزان لتحقيق هذه الغاية، أولهما اقتراف اعتداءات عنيفة على الفلسطينيين والتككيل بهم من قبل المستوطنين بشكل أساسي، وبمساندة الجيش الإسرائيلي، تسفر عن طرد الفلسطينيين من المناطق القريبة من المستوطنات.

(١٩٨٠) احتراماً كاملاً، فضلاً عن احترام القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن مسألة المستوطنات الإسرائيلية.

ولن تؤدي الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية سوى إلى تعميق العداوة والمواجهة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، وبالتالي، عدم ضمان المصالح الأمنية لإسرائيل على الأمد الطويل. ونضم صوتنا إلى أصوات حركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية والمجموعة الرباعية في حث إسرائيل على الوقف الفوري لهذه الأنشطة الاستيطانية.

وكما لاحظ السيد بوبرت سيرى، المنسق الخاص للأمم المتحدة، في المشاورات الأخيرة للمجلس، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط تقف الآن عند مفترق الطرق. وندعو إسرائيل وفلسطين إلى العمل معا واتخاذ خطوات متبادلة لحل مسألة الاستيطان وفقاً لخارطة الطريق، وعملية أنابوليس، والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة. وستواصل فييت نام دعم جهود المجتمع الدولي، وأصحاب المصلحة الإقليميين، والمجموعة الرباعية، بغية تيسير البحث عن حل مرض للمسألة قيد النظر اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل

الصين.

السيد لي كيشين (الصين) (تكلم بالصينية): يتقدم الوفد الصيني بالشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب جامعة الدول العربية. كما أرحب بمشاركة ممثلي المملكة العربية السعودية، والجامعة العربية، وفلسطين، وإسرائيل.

لقد كان عقد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي فرصة قيّمة، قل نظيرها في السنوات الأخيرة، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وبينما نقرب بسرعة من الموعد النهائي المحدد في أنابوليس، ينتظر المجتمع

السيد لي ليونغ منه (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):

أشكركم، سيدي، وأشكر وفد بلدكم على عقد هذه المناقشة الضرورية في الوقت المناسب.

يتشاطر وفد بلدي ما أعرب عنه أعضاء المجلس وجامعة الدول العربية من قلق بالغ في الاجتماع الوزاري الذي عقده في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومما يثير الانزعاج الشديد أن إسرائيل ضاعفت تقريبا وتيرة بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة منذ عام ٢٠٠٧.

ونؤيد موقف حركة عدم الانحياز الوارد في الإعلان بشأن فلسطين الذي صدر عن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمرها الوزاري في تموز/يوليه ٢٠٠٨، الذي أكد عدم مشروعيتها ما تقوم به إسرائيل من بناء وتوسيع للمستوطنات، لا سيما في القدس الشرقية وضواحيها. كما نتفق مع الأمين العام بان كي - مون في ملاحظته بأن استمرار إسرائيل في أنشطتها الاستيطانية تتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة، مع الالتزام الذي تعهدت به بموجب خارطة الطريق وعملية أنابوليس تحديداً.

ونرى أن مواصلة إسرائيل بناء المستوطنات غير القانونية وتوسيع نطاقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يشكل عائقاً خطيراً أمام استمرار محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، التي استؤنفت بعد عام من التأجيل، فحسب، بل يشكل أيضاً انتهاكاً صارخاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، وهو أحد ركائز عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحث إسرائيل على أن توقف هذه الممارسات غير القانونية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تغيير وضع وطابع القدس الشرقية وتشكيلتها الديمغرافية، وأن تحترم القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥

ومن المهم جدا ضمان ألا ينتظر طرف الأطراف الأخرى حتى تقوم باتخاذ الخطوة الأولى.

وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المعنية أن تكثف جهودها لتشجيع المصالحة ومحادثات السلام. واجتماع المجموعة الرباعية الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا اليوم سيكون فرصة مهمة في هذا المجال. ويجدونا الأمل في أن تساعد المجموعة الرباعية على الإسراع في عملية المفاوضات.

وتؤيد الصين إقامة السلام الشامل والعاقل والدايم في الشرق الأوسط من خلال الحوار السياسي وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. إن مجلس الأمن بوصفه هيئة هامة مؤتمنة على ولاية صون السلام والاستقرار العالميين، ينبغي له وبوسعه أن يؤدي دورا هاما في هذا المجال. ونحن نؤيد جهود مجلس الأمن من أجل تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنما.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): إن بنما تسلم بأهمية هذه الجلسة التي عقدت بناء على طلب المملكة العربية السعودية لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن حول تمديد أجل احتلال الأراضي الفلسطينية من جانب إسرائيل ونتائجه.

وفي ذلك الصدد، تدرك بنما أن الحالة في الشرق الأوسط أعقد من أن نكتفي بمجرد التركيز على جانب واحد من جوانب الصراع. وفي الوقت ذاته، تجدد بنما التأكيد على أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، علاوة على أنه غير قانوني ويشكل انتهاكا لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، فهو عائق كبير أمام إحراز التقدم في عملية السلام والتعجيل بإقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووثام مع بعضهما ومع جيرانهما.

الدولي بتلief توصل المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى نتائج عملية. وفي الأشهر الأخيرة، عقد زعماء إسرائيل وفلسطين اجتماعات على أساس منتظم ومكّن إنشاء مجموعة التفاوض الثنائية من الإبقاء على عملية التفاوض.

نرحب بهذه التطورات. ولكن كما أشار السيد روبرت بيرري في إحاطته الإعلامية الأخيرة لمجلس الأمن، توجد فجوة واسعة في عملية السلام حاليا. ومن الأساسي أن تؤدي المحادثات السياسية إلى نتائج محددة.

وبينما ننتظر إحراز تقدم في المفاوضات، لا نستطيع أن نهمّل الوضع في الميدان. وبما أن هذه المحادثات لا تجري في فراغ، فإن الحالة على الأرض توفر سياق وموضوع المناقشة في تلك المحادثات. وليس من الصعب التقدير بأن حدوث تحسن مستمر في الوضع على الأرض سيساعد على تهيئة ظروف مواتية لتلك المحادثات.

ولكن من المسائل التي تثير القلق استمرار تردّي الحالة في غزة خلال هذا العام وما يعانیه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية من صعوبة في حياته. ومما يثير القلق أيضا أن إسرائيل واصلت بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا لا يشكل انتهاكا للالتزامات بموجب القانون الدولي فحسب، ولكنه أيضا يضعف الأساس الذي تقوم عليه محادثات السلام. كما زاد من صعوبة تنفيذ برنامج إقامة الدولتين جنبا إلى جنب. إننا نهيّب بإسرائيل أن تستجيب لمناشدة المجتمع الدولي بشأن مسألة المستوطنات. وكخطوة أولى، عليها أن تجمد فورا أي بناء جديد أو أي توسيع للمستوطنات.

وقد حددت خارطة الطريق لعملية السلام في الشرق الأوسط التزامات مختلف الأطراف. وينبغي للأطراف المعنية أن تبدي النوايا الحسنة من خلال التنفيذ الأمين للالتزامات.

بالإرادة السياسية لترجمة الآمال إلى حقيقة. ومن بين المؤشرات الواعدة الأخرى، استمرار الاتصالات في إطار عملية أنابوليس، والهدوء النسبي الذي أعقب الهدنة التي ضمنتها مصر، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين.

غير أن تلك البوادر المشجعة للغاية غير كافية لاستعادة الثقة. فالعديد من الجوانب الأخرى للقضية تتطلب تعزيز الجهود من جانب الطرفين. وأشار إلى التهديدات المستمرة التي لا تطمئن إسرائيل، ومواصلة إسرائيل لسياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية.

إن جميع المبادرات، سواء من جانب المجموعة الرباعية، أو جامعة الدول العربية، التي أفلحت في إخراج لبنان من المأزق، أو أي دولة أخرى، تستحق الدعم من مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وإن ما يتأرجح في كفة الميزان لصالح شعوب الشرق الأوسط، خاصة مصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

وبالتالي، نردد النداء المدوي الذي وجهه المجتمع الدولي لإسرائيل من أجل الوقف الفوري لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي

وزير خارجية بوركينا فاسو.

أود أن أشكر السيد عمرو موسى، والسيد محمود عباس، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل ممثل المملكة العربية السعودية، والسيدة شاليف على بيانهم، وبصورة خاصة على ما سلطوه من ضوء على الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أن أشكر أيضاً جميع المتكلمين الآخرين الذين سبقوني على بيانهم.

وموقف بلدي واضح جداً. فبوركينا فاسو ما برحت ترى أنه ينبغي للمفاوضات أن تسمو على الخيار العسكري لحل أي صراع. ونود أن نكرر ذلك النداء من أجل الحوار، الذي يكتسي أهمية حاسمة لتعزيز التقارب بين الطرفين، والسبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى إقامة دولتين مستقلتين ذواتي سيادة، إسرائيل وفلسطين، تتعايشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، كما يريده المجتمع الدولي.

ولحسن الطالع، نرى أن هناك بعض البوادر المشجعة. فقد مهد مؤتمر أنابوليس وغيره من الاتفاقات السابقة السبيل لذلك التعايش. والآن، من المهم التحلي